الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

الثلاثاء 10 أيار 2016 م
العدد القادم الثلاثاء 24 أيار 2016 م
Tuesday 10th May 2016
Next Issue Tuesday 24th May 2016
العدد 63 | السنة الثالثة

لنشارك جميعاً

في اعتصام

الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي

اليوم - 10 أيار 2016 الساعة 01:00 ظهراً

الأراضي الفلسطينية المحتلة: المذكرة الفنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول قانون الضمان الاجتماعي الذي أقر بتاريخ 2 آذار 2016

منذ السبعينات ودولة الاحتلال تسرق مليارات الشواقل من العمال الفلسطينيين والجهات المعنية عاجزة عن استرداد حقوقهم

رأي الحدث

نريدُ قانون ضمانٍ اجتماعي عادل

الضمان بمعنى الكفالة، والضامنُ هو الكَفيل، والكفيل في ذمته المكفول، لكن أن يكون الكافل غير مكفول، أي أن يكون الضامن غير مضمون، فهي أول كوارث القرار بقانون الضمان الاجتماعي، والصيغة الحالية المقرّة، لا تقف بجانب العامل ولا الفئات المهمشة ولا تضمن حقوقهم، وإذا كان لابد من تطبيقه، فمن الأجدر أن يأخذ القانون غير عنوان، ويسمى بأي اسم كان، بعيداً عن مصطلح الضمان.

آيات يغمور

ما تمت المصادقة عليه يحتاج إلى إيقاف فوري ويجب أن يخضع لنقاش مجتمعي جاد تشارك فيه مختلف الجهات ذات الصلة، حتى يتم تعديله وليس إلغاؤه.
يُعابُ على معدّي القانون إسقاطهم لفكرة الضامن من بين النسخة التي صادق عليها مجلس الوزراء، والنسخة التي صادق عليها السيد الرئيس، كيف نضع ثقتنا في أشخاص حرَّفوا نسخة مجلس الوزراء، كيف نأتمنهم على أموالنا، وألا يستحقون المساءلة والمحاسبة على فعلتهم؟

محمد غفري

تقتضي الضرورة الحياتية وجود قانون للضمان الاجتماعي يضمن العيش الكريم للمواطنين في شيخوختهم وفي حال عجزهم وفي حال مرضهم، قانون للمواطنين كافة، دون تمييز بين أفراده، قانوناً على أساس من المساواة بين المواطنين كافة دون تحيز، مبنياً على أسس اجتماعية واقتصادية صحيحة، تنصف فئات المواطنين كافة، وهو ما لا ينطبق على القرار بقانون الضمان الاجتماعي بصيغته الحالية.

فرح المصري

تلك هي بعض آرائنا، نحن من نعملُ في «الحدث». نحن وإذ ننحاز لقضايا المواطن، وأحقيته بالعيش بكرامة وبإنسانية، فإننا ننحازُ للعدل، ولأحقية الصحفي، والعامل، واليتيم، والمريض، والعامل خارج الاقتصاد الرسمي، للشرطي، لرجل الأمن، للجميع. ما نطلبُه بسيطٌ جداً، أعيدوا طرح القرار بقانون على النقاش المجتمعي، أعيدوا طرحه تحت مظلة المجلس التشريعي، وبحضور ممثلين عن مختلف الفئات، حتى يظل آخرُ خيطٍ في النسيج المجتمعي متماسكاً.

رولا سرحان

لنشارك جميعاً

في اعتصام

الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي

للمطالبة بوقف القرار بقانون الضمان الاجتماعي وإعادته إلى الحوار الوطني والمجتمعي الممثل والشامل

اليوم

10 أيار 2016

الساعة 01:00 ظهراً

أمام مبنى مجلس الوزراء

التجمع أمام النادي الارثوذكسي - رام الله الساعة 12:30 ظهراً

الأراضي الفلسطينية المحتلة: المذكرة الفنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول قانون الضمان الاجتماعي الذي أقر بتاريخ 2 آذار 2016

المكتب الإقليمي للدول العربية

قسم الحماية الاجتماعية (منظمة العمل الدولية، جنيف)

23 نيسان 2016

أ-ملاحظات تمهيدية

1. لقد تم إعداد المذكرة الفنية الحالية في إطار المساعدة الفنية الموفرة من قبل منظمة العمل الدولية إلى الحكومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي تتعلق بأحدث التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي الذي اقر مؤخرا (والذي يشار إليه هنا ب «القانون») الذي وقعه الرئيس عباس بتاريخ 2 آذار 2016 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 آذار 2016 حيث سيصبح هذا القانون ساري المفعول بعد مرور 30 يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وقد صيغت هذه التعديلات من قبل مجلس الوزراء والرئيس بعد آخر اجتماع للجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية في شهر تشرين أول 2015.
2. المذكرة الفنية تعمل على تقييم مدى تناغم وتماشي التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي مع مبادئ ومعايير منظمة العمل الدولية، وخاصة اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102 للعام 1952، وتوصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية رقم 202 للعام 2012، والمبادئ الدولية المالية والحكم الرشيد، بما يتضمن مبادئ الحكم الرشيد التابعة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، والممارسات الوطنية العالمية الفضلى.

ب-خلفية

3. بدأ العمل لإنشاء نظام ضمان اجتماعي في فلسطين في عام 2012 وكان الهدف النهائي لذلك هو توفير تقاعد الشيخوخة والعجز والوفاة، بالإضافة إلى منافع إصابة العمل والأمومة إلى العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم.
4. وقد وفرت منظمة العمل الدولية كامل الدعم للشركاء الثلاثين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اجل إنشاء نظام الضمان الاجتماعي لمدة تزيد عن أربعة أعوام لغاية شهر تشرين أول 2015 بما يتماشى مع معايير الضمان الاجتماعي الدولية ومبادئ الضمان الاجتماعي الأساسية وأفضل الممارسات الدولية. وتحديداً، تم تشجيع توجه تشاركي عبر دعم إقامة لجنة الضمان الاجتماعي الثلاثية الوطنية (2013)، ومجموعة العمل للضمان الاجتماعي (2013)، ولجنة الضمان الاجتماعي للصياغة القانونية (2014). وقد تم توفير دعم فني في كل مرحلة من مراحل إنشاء الإطار الوطني للنظام الجديد، بما يتضمن إعداد تقييم أكتواري الذي عمل على تقييم معايير النظام من اجل ضمان استدامته على المدى البعيد وتطوير إطار السياسات لنظام الضمان الاجتماعي الجديد الذي تبنته الأطراف الثلاثة بالإجماع في اجتماع لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية (كانون أول 2013). الدعم تضمن أيضا صياغة قانون الضمان الاجتماعي الجديد في 2015-2014 والذي تم تجهيز نسخته الأخيرة من قبل طاقم الصياغة ومنظمة العمل الدولية في تشرين أول 2015 وتم تقديمه إلى لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية خلال اجتماعها الرابع والأخير بتاريخ 14 تشرين أول 2015.
5. بالنظر إلى تنفيذ خطة الضمان الاجتماعي الجديدة، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة إدارية لتخدم كوثيقة توجيهية لإقامة الإدارة الجديدة (2015)، بالإضافة إلى الوصف الوظيفي للمناصب الرئيسية في مؤسسة الضمان الاجتماعي المستقبلية (2015) وتم تطوير مذكرة تفاهم بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان (2016) لدعم تنفيذ نظام الضمان الاجتماعي الجديد.
6. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير المساعدة لبناء القدرات، وتحديدا عبر 8 ورشات عمل تدريبية مصممة تحديدا لبناء قدرات الضمان الاجتماعي (2015-2014)، والمشاركة في مؤتمرات الضمان الاجتماعي الإقليمية، وجولة دراسية إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية (2014). وقد دعمت منظمة العمل الدولية أيضا نشاطات ومنتجات التشارك بالمعلومات وجمع التمويل، خاصة تطوير أوراق حقائق ومواد لجمع التمويل لنظام الضمان الاجتماعي الجديد ومؤسساته المستقبلية التي قدمت لجذب المانحين على هامش منظمة العمل الدولية خلال نشاط التضامن مع فلسطين (2015).
7. بعد الانتهاء من إعداد المسودة الأخيرة لقانون الضمان الاجتماعي الجديد من قبل لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية، بعث وزير العمل رسالة إلى منظمة العمل الدولية بتاريخ 1 تشرين أول 2015 طلب فيها من المنظمة أن تعلق نشاطاتها فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي لحين إقرار القانون من قبل رئيس فلسطين.
8. بعد الاجتماع الرابع للجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية، بقيت هناك قضايا تتعلق بالمعدلات التراكمية لراتب التقاعد ليتم الاتفاق عليها بين العمال وأصحاب العمل ويكون للحكومة القول الفصل. وتم الاتفاق لعقد اجتماعات ثنائية مع الحكومة وأصحاب العمل والعمال من أجل الوصول إلى إجماع نهائي حول النسب. بتاريخ 26 تشرين أول 2015، عقد اجتماع ثلاثي وتم الوصول إلى اتفاقية نهائية حول المعدل التراكمي لراتب التقاعد، ومن ثم تم تقديم مسودة قانون الضمان الاجتماعي إلى مجلس الوزراء الذي اقر مسودة القانون بتاريخ 16 شباط 2016 بعد القيام بأربعة قراءات منفصلة. وتم توقيع مرسوم رئاسي حول القانون بتاريخ 2 آذار 2016 ونشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 آذار 2016.
9. تسلمت منظمة العمل الدولية قانون الضمان الاجتماعي في منتصف شهر آذار 2016. النسخة التي وصلت إلى المنظمة تضمنت تعديلات من مجلس الوزراء والرئيس، وبعض هذه التعديلات تبتعد عن الإجماع الذي تم الوصول إليه مع الشركاء الثلاثيين وبعيدا عن مبادئ ومعايير الضمان الاجتماعي الخاص بمنظمة العمل الدولية وأفضل الممارسات العالمية. التعديلات الآن هي موضوع نقاش على المستوى الوطني.

ج-الملاحظات الفنية

أولاً: عملية تبني القانون

10. عملية إنشاء نظام الضمان الاجتماعي الجديد كانت في مراحلها الأولية مثالية وطبقا لمعايير ومبادئ منظمة العمل الدولية من خلال إشراك الشركاء الثلاثيين، حيث يعرف أن ذلك يؤدي إلى أنظمة ضمان اجتماعي أكثر كفاءة وفعالية.
11. وبشكل أكثر تحديداً، مسودة قانون الضمان الاجتماعي التي أرسلت من قبل لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية إلى مجلس الوزراء كانت نتيجة إجماع تم التوصل إليه عبر عملية تشاركية هامة وصعبة في بعض الأحيان التي استمرت أكثر من عامين.
12. بعد هذه العملية، تغييرات هامة حدثت على مسودة القانون في اللحظة الأخيرة من قبل مجلس الوزراء والرئيس بدون أية مشاورات إضافية مع الشركاء المعنيين.
13. بالنظر إلى غياب المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الوقت الراهن، ربما كانت الحكومة ترغب في تبين توجه أكثر تشاركياً من خلال الانخراط في مشاورات إضافية مع الشركاء المعنيين قبل تقديم مسودة القانون إلى مجلس الوزراء. ومن خلال عمل ذلك، تكون المراحل الأخيرة من الإعداد قد استفادت من حوار وطني أكثر شفافية ومبادئ ترتكز على معايير منظمة العمل الدولية.
14. وبما انه تم الاتفاق مسبقا على مسودة قانون الضمان الاجتماعي عبر مشاورات ثلاثية، كان يفضل أن تكون التعديلات النهائية على النص نتيجة توجه أكثر تشاركيا مثل التوجه الذي تم تبنيه في بداية العملية.

ثانياً: الدولة هي الضامن النهائي لنظام الضمان الاجتماعي

15. تم إزالة العبارة التي تقول «الدولة هي الضامن النهائي لمنظومة الضمان الاجتماعي» في المادة (2) التي توضح الهدف من القانون. لذلك، ومن خلال إزالة هذه العبارة من القانون، فانه أصبح موضع تساؤل إذا ما سوف تستمر الدولة في تحمل مسؤولياتها باتجاه تطبيق توفير المنافع المنصوص عليها في القانون.
16. ويمكن التنويه في هذا المجال انه وكجزء من مسؤوليتها الأساسية لضمان مستوى أساسي للمعيشة للسكان، فانه من الممارسات الفضلى عالمياً للدولة أن تتحمل المسؤولية العامة لضمان نظام ضمان اجتماعي كفؤ وفعال. وتحديداً، كما هو منصوص عليه في معايير الضمان الاجتماعي العالمية، وتحديدا في المادة (71) و(72) من اتفاقية رقم 102 وفي توصية رقم 202، وهذا يعني أن الدولة تتحمل المسؤولية العامة لتوفير المنافع وتشرف على الإدارة السليمة لمؤسسات وخدمات الضمان الاجتماعي.
17. ومن وجهة نظر مالية، المسؤولية العامة للدولة تولد مختلف الالتزامات التي يجب أن تظهر في القانون، بما فيه ضمن أمور أخرى، الحاجة لضمان أن: 1) منافع كافية لا تقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه في معايير الضمان الاجتماعي العالمية يتم دفعها بشكل منتظم من قبل النظام؛ 2) يتم الحفاظ على حالة توازن مالي مستقر نسبياً في العلاقة بين العائدات والتكاليف؛ 3) إصدار أحكام تقلل من إمكانية إساءة استخدام أو ضياع أو سرقة أموال الضمان الاجتماعي.
18. بالرغم من إزالة عبارة الدولة كمسؤول وضامن عام من النص، يمكن الإشارة إلى أن القانون ما زال يوفر ضمانات محددة فيما يتعلق بالاستدامة المالية للنظام. وبهذا الخصوص، الفقرة (4) من المادة (30) تنص على التالي « إذا تبين نتيجة فحص المركز المالي للمؤسسة وفقاً لأحكام الفقرة (2) من هذه المادة أن موجودات المؤسسة كما جرى تقديرها في السنة العاشرة من تاريخ إجراء التقييم سوف تقل عن عشرة أضعاف نفقاتها المقدرة في تلك السنة فعلى مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن تصويب المركز المالي للمؤسسة وذلك من خلال السير بإجراء التعديلات التشريعية الملائمة «.
19. المادة (17) الفقرة (2) تنص أيضاً «لا يجوز إنفاق أموال الصناديق إلا بمقتضى أحكام هذا القرار بقانون». إضافة إلى ذلك، المواد (17)،

(49)، (74)، و(90) تنص على أن الموارد المالية للصناديق المعنية سوف تتكون، ضمن أمور أخرى، من « قروض ومنح التي توافق الحكومة على تقديمها في حالة العجز». في حين توفر هذه الأحكام حماية محددة ضد إساءة استخدام الصناديق وضمانات للاستدامة المالية للنظام، إلا انه لا يوجد ضمانات في القانون تضمن انه في حالة الإفلاس أو نقص التمويل لتغطية الالتزامات المنصوص عليها في القانون، على الحكومة أن التزام بأن تعمل كضامن لتوفير المنافع، عند الضرورة لسد العجز، كما هو منصوص عليه في اتفاقية رقم 102.

20. وبذلك ربما ترغب الحكومة بالتفكير في دمج الإشارة إلى مبدأ مسؤولية الدولة فيما يتعلق بالتمويل الكافي والإدارة السليمة لنظام الضمان الاجتماعي، وتعديل المواد (17)، (49)، (74)، و(90) لنص «القروض والمنح الواجب على الحكومة توفيرها في حال النقص».

ثالثاً: صيغة المنافع الجديدة للشيخوخة والعجز والوفاة

21. في نهاية عام 2013، تبنت لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية صيغة المنافع على أساس تقييم اكتواري تابع لمنظمة العمل الدولية مقر من قبل لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية بحيث يضمن الاستدامة المالية قصيرة الأمد وطويلة الأمد للنظام. طبقاً للفقرة 3 من المادة (71) من اتفاقية رقم 102، تتكفل الدولة، عند الضرورة، بإجراء ما يلزم من دراسات وحسابات اكتوارية بشأن التوازن المالي، بصورة دورية وفي جميع الأحوال قبل إدخال أي تغييرات على صيغة المنافع في القانون من أجل استعراض الأثر المالي لهذه التعديلات على معدل الاستحقاق وغيرها من المعلمات من صيغة التقاعد، وضمان الاستدامة المالية للنظام على المدى البعيد.

22. يمكن ملاحظة أيضاً انه، ابتعاداً عن توصيات منظمة العمل الدولية، صيغة المنافع الآن في القانون تم تعديلها لصالح مستوى أعلى من الاستبدال عبر مستوى تراكمي متزايد لصيغة المنافع بشكل أكبر من الصيغة التي كانت موجودة في مسودة القانون والتي تم الاتفاق عليها بالإجماع. لذلك، من غير الواضح في هذه المرحلة إذا ما تم تدعيم هذه التعديلات بأدلة اكتوارية من ناحية الاستدامة المتوسطة وطويلة الأمد.

23. إضافة إلى ذلك، المواد (52)، (58)، و(67) وفرت في السابق صيغة منافع حيث يعتمد المعاش التقاعدي على الأجور لآخر عشر سنوات التي تم تسديد فيها الإشتراكات. حالياً، القانون ينص على أن المعاش التقاعدي للشيخوخة والعجز والورثة في حالة الوفاة سيتم احتسابها طبقاً « لمتوسط الأخر الشهري المرجح لآخر ثلاث سنوات التي تم تسديد فيها الإشتراكات «.

24. تم التوصية في التقييم الاكتواري الخاص بمنظمة العمل الدولية أن يتم اعتماد المعاش التقاعدي على أساس معدل أجور المهنة المرجح. اعتماداً على تجارب دولية، حيث يكون معدل الأجور المستخدم لاحتساب المنافع محدود بسنوات مختارة، واجهت الدول سوء استخدام للصيغة فيما يتعلق بالإفصاح عن الرواتب الأمر الذي أدى إلى أثر سلبي كبير على الاستدامة المالية لهذه الأنظمة. إن هذه الممارسات تخلق فجوات بين الإشتراكات المدفوعة والمنافع التراكمية الأمر الذي يهدد التوازن الاكتواري لصناديق الضمان الاجتماعي. وهذا يؤدي أيضا إلى غياب المساواة بين الأعضاء من مختلف المهن لكن لديهم نفس الأجور في الأعوام الأخيرة التي سبقت التقاعد.

25. بالرغم من عدم النص بذلك تحديداً في معايير الضمان الاجتماعي الدولية، فان الممارسات الأفضل في مجال الضمان الاجتماعي احتساب المعاش التقاعدي طبقاً إلى صيغة على أساس معدل الأجور خلال مجمل المهنة، أو في الحد الأدنى، أجور آخر عشرة أعوام على أن يتمكن من توفير سجلات منفردة مفصلة لمجمل الفترة.

26. وفي سبيل ضمان أن يكون تطبيق القانون مستدام على المدى البعيد بدون الاعتماد على تحويلات أكبر بين الأجيال، نوصي الحكومة بإجراء تقييم اكتواري قبب تنفيذ الصيغة الجديدة للمنافع.

رابعاً: الوزارة المعنية بتنفيذ القانون

27. تم شطب الفقرة 3 من المادة 11 والتي تنص «تكون وزارة العمل الجهة الحكومية المختصة لضمان تنفيذ أحكام هذا القانون وكافة القوانين ذات العلاقة».

28. طبقاً لمبادئ الحكم الرشيد والممارسة المتعارف عليها، يجب أن يكون هناك جسم أو هيئة مشرفة تقوم بالإشراف والمراقبة الكلية على عمليات الضمان الاجتماعي التي تقوم بها مؤسسات الضمان الاجتماعي، مثل الأمور الإدارية والقرارات التي تتعلق بقضايا السياسات، ومحتويات التشريع، وطبيعة المنافع الموفرة، وكميات وتخصيص الأموال، الخ.. وتحديداً، يجب أن يكون لهذه الهيئة القدرة والمسؤولية: 1) ممارسة الرقابة وضمان الأداء الصحيح لمجلس الإدارة في كافة مهامه؛ 2) ضمان التقيد بفصل السلطات والمسؤوليات بين المجلس والإدارة: 3) مراجعة دورية لأداء المجلس من اجل ضمان ممارسة مسؤولياته في نطاق مجالات عمله، بما في ذلك اتخاذ إجراءات وخطوات قانونية عند الضرورة.

29. يتواجد هذا الدور الإشرافي عادة في دائرة الحكم المركزي التي لديها المسؤولية الإجمالية على الضمان الاجتماعي، وبذلك هناك ضرورة لوجود الكفاءة الفنية والمعرفة التقنية من اجل إدارة هذا النظام. ويمكن أن تكون هذه الدائرة وزارة العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة أو وزارة الضمان الاجتماعي حيثما ينطبق ذلك.

30. الميزة الإضافية لمنح وزارة العمل هذه المسؤولية هي تعزيز الانسجام والتماسك والتنسيق بين مواضيع أخرى ذات علاقة تقع تحت مسؤولية هذه الوزارة والتي هي ضرورية لتنفيذ خطة الضمان الاجتماعي. على سبيل المثال، لحين تدريب مفتشي الضمان الاجتماعي وتسلمهم مناصبهم، ستقع هذه المسؤولية على مفتشي العمل لضمان التقيد بقانون الضمان الاجتماعي الجديد. إضافة إلى ذلك، حتى في ظل مسؤولية مؤسسة الضمان الاجتماعي الجديدة عن تنفيذ القانون، هناك الكثير من القضايا التي تتعلق بقانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل ساري المفعول. على سبيل المثال، ستبقى وزارة العمل مسؤولة عن الفرق بين تعويض نهاية الخدمة القانوني ومبلغ أعلى يتفق عليه مقابل إنهاء الخدمة. إضافة إلى ذلك، يوجد لوزارة العمل دور رئيسي فيما يتعلق بالفترة الانتقالية بالنسبة لكافة المنافع طبقاً لأحكام قانون العمل الحالي والحقوق المكتسبة التي ستكون خاضعة للقواعد الجديدة طبقا لقانون الضمان الاجتماعي.

31. لذلك، يوصى أن يوضح القانون من هي الجهة التي ستشرف ويكون لها دور الرقابة الكلية على نظام الضمان الاجتماعي، واعتبار والتفكير في وزارة العمل لتتحمل هذه المسؤولية.

خامساً: توسيع التغطية لتشمل موظفي الهيئات المحلية

32. المادة (5)، الفقرة (1) من القانون تنص «الموظفون الذين يؤدون اشتراكات تقاعدية وفق أحكام قانون التقاعد العام رقم 7 للعام 2005» مستثنون من أحكام هذا القانون، في حين المادة 4 الفقرة 5 تنص على أن القانون سينطبق على موظفي الهيئات المحلية. وقد تم إضافة مادة جديدة رقم 120 التي تقول: «على الرغم مما ورد في الفقرة (1) من المادة (5) من هذا القانون تنظم عملية انتقال موظفي الهيئات المحلية من الصناديق الخاضعين إليها بمقتضى التشريعات السارية إلى أحكام هذا القانون بموجب نظام خاص يصدر عن مجلس الوزراء».

33. يفهم من المادة الجديدة رقم 120 أن هناك رغبة للسماح بإمكانية نقل موظفي الهيئات المحلية من الصناديق الخاضعين إليها إلى الصناديق الجديدة يقيمها قانون الضمان الاجتماعي على أساس نظام خاص يصدره مجلس الوزراء.

34. في هذا المجال، يوصى أن يوضح القانون بشكل واضح ما هي تصنيفات الأفراد الذين سيغطيهم القانون. إضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى انه عند نقل أعضاء بين أنظمة مختلفة، مثل النقل من النظام الحالي لموظفي القطاع العام إلى نظام موظفي القطاع الخاص، عملية النقل لن تفرض تكاليف على النظام الجديدة الذي سيغطي الأعضاء الجدد. أية تكاليف مرتبطة بعملية النقل يجب أن تغطى من قبل العائدات العامة للحكومة وليس تحويلها إلى النظام الجديد. بكلمات أخرى، لا يجب التوقع إطلاقا أن يقوم المشتركون في نظام الضمان الاجتماعي الجديد بتغطية أي جزء من تكاليف عملية النقل. لذلك، ربما ترغب الحكومة باعتبار إدخال مادة في القانون تمنع بشكل واضح أي تداخل في تمويل الأنظمة المختلفة أو تغطية تمويل نظام من قبل نظام أخر.

سادساً: نظام تقاعد شيخوخة تكميلي

35. في النص السابق، المادة 116 الفقرة 2 تنص على أن الفرق بين تعويض نهاية الخدمة القانوني وتعويض نهاية خدمة الأعلى المتفق عليه، يجب أن يدفعه صاحب العمل مباشرة إلى العامل/ة المؤمن عند نهاية الخدمة. تم تغيير هذه الفقرة لتنص على أن صاحب العمل يتوجب عليه دفع هذا الفرق إلى النظام تقاعد شيخوخة تكميلي والذي أقيم تحت المادة 10 بدل من دفع الفرق إلى العامل.

36. لقد كانت رغبة أغلبية الأطراف المعنية أن يتسلم العمال المؤمن عليه الفرق بين تعويض نهاية الخدمة القانوني وتعويض نهاية خدمة الأعلى المتفق عليه مباشرة من صاحب العمل وان يبقى نظام تقاعد شيخوخة تكميلي طوعي. لكن هذا التغيير يحول نظام تقاعد شيخوخة تكميلي طوعي إلى نظام إلزامي ويجعله جزء لا يتجزأ من نظام الضمان الاجتماعي الجديد.

37. طبقا لمعايير الضمان الاجتماعي الخاصة بمنظمة العمل الدولية ومبادئ الضمان الاجتماعي الدولية، يتوجب على أنظمة الضمان الاجتماعي أن توفر منافع محددة ومضمونة عبر التشريعات. إضافة إلى ذلك، يتوجب على الحكومة أن تتحمل المسؤولية للإدارة الصحيحة للنظام وتوفير المنافع المنصوص عليها في القانون. أنظمة الضمان الاجتماعي يجب أن لا تكون ربحية وإدارة هذه الأنظمة، إذا لم توكل إلى سلطة حكومية، يجب أن تتضمن ممثلين عن الأفراد المؤمنين في عملية اتخاذ القرار.

38. سيدار بناءً للمادة (10) نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي من قبل جهة خاصة وليس مؤسسة عامة بدون وجود مسؤولية للدولة أو إشراك المؤمنين في إدارة النظام. لقد أظهرت الخبرات والتجارب الدولية أن أنظمة التقاعد المدارة من القطاع الخاص تكون التكاليف الإدارية فيها أعلى بكثير من الأنظمة العامة لان هذه الأنظمة تكون ربحية، وقد وصلت في بعض الدول إلى ما يقرب من 20% من الإشتراكات، على سبيل المثال إدارة صناديق التقاعد في تشيلي.

39. إضافة إلى ذلك، لم يتم تعريف صيغة المنافع أو مستويات مضمونة من العائدات أو شروط التأهل في نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي لأنه سيتم تنظيم هذا النظام عبر نظام مرتقب يتم إقراره من قبل مجلس الوزراء. وهذا يعني أيضا أن نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي لن يتم تنظيمه عبر قانون يقره مجلس تشريعي ويكون على أساس حوار اجتماعي.

40. في إطار أفضل الممارسات العالمية، نظام التقاعد التكميلي المدار من قبل القطاع الخاص والذي يكمل نظام الضمان الاجتماعي العام يكون غير إلزامي عادةً. إضافة إلى ذلك، يكون نظام التقاعد المدار من قبل القطاع الخاص عادة تحت إشراف هيئة تنظيمية، وفي بعض الأحيان، رسوم الإدارة وإدارة الاستثمار تكون محددة أيضا طبقا لأنظمة. فبدون المعرفة المسبقة لأحكام ورسوم نظام التقاعد التكميلي المدار من قبل القطاع الخاص وبدون التحقق من وجود هيئة إشرافية للرقابة على الجهة الخاصة التي تدير هذا النظام، لا يوصى بأن يكون النظام التكميلي إلزامي.

41. وفي ضوء ذلك، يوصى أن تعيد الحكومة النظر في التطبيق الطوعي للمواد 10 و116، من خلال إدخال عبارة «طوعي» في نص المادة 10 وإدخال في المادة 116 نص يشير إلى احتمالية أن يقوم صاحب العمل بدفع الفرق بين تعويض نهاية الخدمة القانوني وتعويض نهاية خدمة الأعلى المتفق عليه مباشرة إلى العامل/ة المؤمن عند نهاية الخدمة. وفي هذا المجال، يجب التذكير أن اشتراكات الضمان الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة تعتبر أجور مؤجلة، وبذلك، يجب منح الأفراد المؤمنين الفرصة للاختيار بين الاشتراك أو عدم الاشتراك في نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي.

د-ملاحظات نهائية

في حين لا يوجد نموذج مثالي واحد لنظام الضمان الاجتماعي، إلا أن كافة أنظمة الضمان الاجتماعي يجب أن تتقيد بمبادئ أساسية محددة من اجل ضمان منافع آمنة وغير تمييزية على أساس مبادئ المساواة والتضامن والاستدامة المالية على المدى البعيد. ويتوجب على أي بند من بنود وشروط التأهل في نظام الضمان الاجتماعي أن تتبع هدفها الاجتماعي بطريقة فعالة مع استهداف صحيح للفئات المعنية. لقد عبرت الحكومة عن إرادتها لاستحداث برنامج تقاعدي سليم لاستبدال الدخل ومنافع ضمان اجتماعي أخرى إلى العاملين في القطاع الخاص الذي سيلبي احتياجات العمال وأصحاب العمل، بالإضافة إلى تعزيز دور الدولة في الاهتمام باحتياجات الضمان الاجتماعي للشعب الفلسطيني.

في حين لم توقع الحكومة على اتفاقية رقم 102، لكنها وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتاريخ 2 نيسان 2014، وبذلك فهي ملزمة قانونياً بالاعتراف بحق الجميع في الضمان الاجتماعي، بما فيه التأمين الاجتماعي. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعتبر الهيئة الرقابية على هذا العهد الدولي، تشير بشكل منتظم إلى اتفاقية رقم 102 في ملاحظاتها الختامية على التقارير الوطنية. وبذلك، فان التقيد بمبادئ والمعايير الدنيا للاتفاقية سيظهر التزام الحكومة بالإيفاء بالتعهدات طبقا للمادة 9 في هذا القانون.

تقرير

قضية شائكة ومعقدة وحقوقهم ضائعة

منذ السبعينات ودولة الاحتلال تسرق مليارات الشواقل من العمال الفلسطينيين والجهات المعنية عاجزة عن استرداد حقوقهم

بعد أكثر من 30 عاماً، تمكن المواطن (ع.أ) من محافظة جنين، أن يسترجع حقوقه المالية من دولة الاحتلال حيث كان يعمل في أحد المصانع، ففي سبعينيات القرن الماضي عمل المواطن في مصنع للبرتقال مدة أربع سنوات، وطرد من قبل المشغل الإسرائيلي، وفي الثمانينيات خرج من البلاد واستقر في إحدى الدول العربية ليعود مرة أخرى إلى جنين في التسعينيات.

الحدث- رائد أبو بكر

خلال تواجده في الدولة العربية، يقول للحدث، خسر هويته الشخصية التي كان يحملها خلال عمله في حيفا، ويعود إلى البلاد بهوية جديدة، وعند مطالبته بحقوقه لم تعترف دولة الاحتلال بذلك، بحجة أن رقم الهوية تغير، ومن خلال مكتب العمل الفلسطيني ومحاولات حثيثة تمكن من استلام حقوقه بقيمة 15 ألف شيكل دون الفوائد المتراكمة على مدار السنوات الماضية.

حال هذا المواطن كحال مئات آلاف العمال الفلسطينيين الذين عملوا في حقبة القرون الثلاثة منذ عام 1970، ضاعت حقوقهم ولم تعترف بها دولة الاحتلال، فمنهم من توفي وورثته لم يطالبوا، وآخرون حتى اللحظة ما زالوا يناضلون لاستلام حقوقهم العمالية، وما زالت هذه القضية حتى اللحظة شائكة ومعقدة.

بداية الاستقطاع من العمال الفلسطينيين

في عام 1970 بدأ العمال الفلسطينيون التوجه إلى الأراضي المحتلة عام 1948 من أجل العمل، في ذلك الوقت تم تأسيس ما تسمى بـ»دائرة المدفوعات الإسرائيلية»، والتي تهدف إلى مساواة أجور العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة مع أجور العمال الإسرائيليين، هذه الدائرة كانت تابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية حتى العام 2009 لتتبع فيما بعد لوزارة الداخلية، «دائرة المدفوعات الإسرائيلية» عرفت العمال الفلسطينيون على أنهم عمال أجانب، وبالتالي دولة الاحتلال تلزم أرباب العمل، عملاً بالقرار (ب/1 اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية 1970) بتحويل أجور العمال الفلسطينيين غير الصافية إلى دائرة المدفوعات، وتستقطع هذه الدائرة من العمال الفلسطينيين ما نسبته 23% من معاش العامل بدل كل من: التقاعد، ونهاية الخدمة، والتأمين الصحي، والإجازة المرضية، وفرض المساواة، ورسوم النقابة، وضريبة الدخل، وكل قطاع له استقطاع مالي محدد يختلف كل قطاع عن الآخر، أي أن قطاع البناء يختلف عن قطاع الزراعة وهكذا.

إحصائيات عدد العمال الفلسطينيين العاملين

وحسب إحصائية ذكرها منسق جمعية «عنوان العامل» في شمال الضفة الغربية عرفات عمرو أن 70% من العمال الفلسطينيين يعملون في الداخل المحتل في قطاع البناء، و25% في قطاع الزراعة، و5% موزعين في قطاعات مختلفة منها الخدماتية والصناعية، 95% من العمال رجال وما تبقى نساء يعمل معظمهن في قطاع الزراعة، مشيراً إلى أن عدد العمال الفلسطينيين العاملين داخل أراضي 1948 حسب آخر إحصائية وصل إلى 60 ألف عامل، وهم من يمتلكون تصريح عمل من خلال مكاتب العمل عدا عن العمال الذين يدخلون إلى داخل الخط الأخضر من خلال التهريب ولا يملكون تصاريح عمل، بالإضافة إلى العاملين في المستوطنات الإسرائيلية.

موقف اتحاد عمال فلسطين من الاستقطاعات

شاهر سعد، الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قال في إحدى مقابلاته مع تلفزيون فلسطين، إن ما يتم استقطاعه من خلال دائرة المدفوعات غير قانوني وتحايل على العمال واستغلال لهم لسرقة حقوقهم ولا يحق لإسرائيل استقطاع هذه الأموال من العمال الفلسطينيين»، مشيراً إلى أن التقديرات حيث قال: «إسرائيل استقطعت ما يقارب عشرة مليارات شيكل منذ عام 1970 ولغاية 1993، وبعد عام 1993 أي بعد اتفاقية أوسلو هناك بعض الاستقطاعات المالية تحول إلى خزينة السلطة الفلسطينية لكنها غير واضحة كالتأمين الصحي والضرائب وغيرها وتقدر بمئات ملايين الشواكل».

بدوره رئيس الدائرة القانونية في اتحاد نقابات عمال فلسطين محمود أبو عودة قال للحدث إن قضية الاستقطاع من العمال الفلسطينيين من قبل الجانب الإسرائيلي قضية شائكة ومعقدة، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة مما يتم استقطاعه من العامل الفلسطيني من قبل الجانب الإسرائيلي يعود إلى خزينة السلطة الفلسطينية، ومنها ما يسترد إلى العامل الفلسطيني، موضحاً، أن نهاية الخدمة يأخذها العامل بموجب مراسلات يتم من خلال مكاتب العمل الفلسطينية ويتم تحويل المبلغ إلى حساب العامل البنكي، بينما استقطاع بدل التامين الصحي تعود إلى وزارة الصحة الفلسطينية حيث يتم استقطاع 93 شيكل تعود إلى وزارة الصحة، بينما رسوم النقابة إلى الهستدروت ورسوم التقاعد وفرق المساواة إلى التامين الوطني الإسرائيلي.

وبين أبو عودة، أن ما يتم استقطاعه بدل التقاعد ويقدر بمليارات الشواكل ما زال في الصندوق الإسرائيلي ولن يتم تحويله إلى خزينة السلطة الفلسطينية إلا عند إنشاء صندوق

الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

الضمان الاجتماعي، موضحاً، أن القضية الخلافية هي عدم وضوح ما يتم استرداده من حقوق عمالية من قبل الجانب الإسرائيلي إلى خزينة السلطة الفلسطينية، وعدم معرفة حجم الأموال التي تحول إلى السلطة ومصيرها، مشيراً إلى أن الاتحاد طالب منظمة العمل الدولي تشكيل لجنة تحقيق لكشف هذه الحقوق وخاصة صندوق التقاعد الذي لم يسترد إلا بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي عند السلطة الفلسطينية حسب اتفاقية باريس الاقتصادية.

موقف الحكومة الفلسطينية

أما بالنسبة للحكومة الفلسطينية وعلى لسان وزير العمل مأمون أبو شهلا في تصريح له وزع على وسائل الإعلام حيث أكد على ملاحقة «إسرائيل» لاسترداد الأموال المنهوبة، والتي قامت الأخيرة بتحصيلها من العمال الفلسطينيين على مدار أكثر من أربعين عاماً، حيث تقدر بمليارات الشواكل ولم تقم بإعادتها للعمال أو ورثتهم أو لأي جهة فلسطينية بحجة أنه لا يوجد هناك صندوق ضمان اجتماعي للعمال في مناطق السلطة الفلسطينية على غرار صندوق الضمان الاجتماعي الإسرائيلي، وشدد أبو شهلا على أن وزارة العمل ستذهب لأبعد الحدود الممكنة وبالأطر القانونية لاستعادة تلك الأموال المستحقة لأصحابها ولن تسمح بأن تستمر دولة الاحتلال بسرقة أموال وعرق وجهد العمال الفلسطينيين دون حسيب ولا رقيب أو التصرف بهذه الأموال وكأنها دولة فوق القانون، كما أكد وزير العمل أن هذا الملف سيتم وضعه بين أيدي منظمتي العمل الدولية والعربية من أجل ممارسة الضغوط اللازمة للجم سياسة «إسرائيل» المستمرة في سرقة أموال العمال وإعادتها لهم، مضافاً إليها الفوائد المتراكمة على مدار السنين الفائتة.

وخلال كلمته في الدورة 43 لمنظمة العمل العربية المنعقدة في القاهرة، طالب وزير العمل مأمون أبو شهلا منظمة العمل الدولية بإرسال بعثة تقصي حقائق تضم محاسبين وقانونيين للاطلاع على سجلات وزارة المالية الإسرائيلية لتحديد مستحقات العمال الفلسطينيين ودفعها لأصحابها، مؤكداً على ضرورة اتخاذ قرارات وإجراءات تمكن من استعادة مستحقات العمال في إسرائيل والتي تبلغ بسبب التراكم منذ العام 1970 حتى الآن أكثر من 8 مليارات دولار، وترفض «إسرائيل» الإفصاح عنها أو دفعها لأصحابها.

حقائق من هنا وهناك

صحيفة «ذا ناشونال» الصادرة في أبو ظبي باللغة الإنجليزية أشارت في تقرير لها عن دراسة أعدها خبير اقتصاد إسرائيلي وجماعتان حقوقيتان إسرائيليتان عن أن «إسرائيل» سرقت مليارات الدولارات من العمال الفلسطينيين على شكل اقتطاعات شهرية من رواتبهم تحت ما يسمى «رعاية طبية» لا تقدمها لهم وذلك منذ العام 1970 واستخدمت هذه الأموال في بناء مستوطنات في الضفة الغربية، ولا تزال عملية اقتطاع هذه الأموال تحت بند الرعاية الطبية جارية.

بدوره، كشف منسق جمعية «عنوان العامل» في شمال الضفة عرفات عمرو للحدث أن صندوق المدفوعات الإسرائيلي، نقابة البناء، قدم هدية قيمة لكل جندي إسرائيلي شارك في حرب غزة عام 2008 وذلك على حساب العمال الفلسطينيين.

تفاصيل حول المقتطعات

وتطرق عمرو إلى بعض التفاصيل حول المقتطعات حيث أشار، أن مستحقات العامل من تقاعد وأتعاب نهاية الخدمة وصلت إلى العامل بعد عام 2011 حيث يحصل عليها بعد الانتهاء من العمل بثلاثة أشهر أو يراكم المبلغ حتى وصوله إلى سن التقاعد للرجال في سن 67 وللنساء في سن 65، أما بالنسبة إلى استقطاع بدل التامين الصحي أشار عمرو إلى أن دائرة المدفوعات الإسرائيلي تجبي من العامل الفلسطيني مبلغ 93 شيكل شهرياً، يجب أن تحول إلى وزارة الصحة الفلسطينية، لكن منذ عام 2010 إلى اليوم لم يحول شيكل واحد، أما ما قبل 2010 لم يعرف إن كان الجانب الإسرائيلي يحول إلى خزينة السلطة أم لا، وأوضح بعملية حسابية بسيطة لمعرفة ما سرقته إسرائيل فقط في التامين الصحي بقيمة 93 شيكل خلال السنوات الخمسة الأخيرة من 60 ألف عامل يكون الناتج 334,800،000 شيكل (93 شيكل * 60 ألف عامل فلسطيني * 12 شهر * 5 سنوات).

وأشار انه في عامي 2013 و2014 إسرائيل جبت من العمال ما قيمته 30 مليون شيكل بدل الإجازة المرضية أعادت فقط مليون شيكل للعمال وهذا ما اعترفت به دائرة المدفوعات الإسرائيلية، موضحاً أن ضريبة الدخل التي تخصمها إسرائيل من العمال الفلسطينيين أكثر من النسبة المتداولة في دولة الاحتلال.

أما بالنسبة إلى رسوم النقابة التي يتم استقطاعها من العمال الفلسطينيين قال عمرو أنها تذهب إلى الهستدروت، مشيراً إلى أن 25% فقط من القوة العاملة في «إسرائيل» منتسبة إلى هذه المنظمة، بينما العمال الفلسطينيون مجبرون على الانتساب، والهستدروت تجبي 1% من معاش العامل الفلسطيني يتم التقاسم مناصفة بين الهستدروت واتحاد نقابات عمال فلسطين حسب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في السادس من آب عام 2008.

تأكيد على السرقة

وفي تقرير لجمعية «عنوان العامل»، وهي جمعية أهلية خيرية، الذي لخص ما تسرقه دولة الاحتلال من العمال الفلسطينيين تحت عنوان «دولة إسرائيل تدين بمليارات الشواكل للعمال الفلسطينيين» أكدت في تقريرها: «أن المبالغ التي اقتطعتها دائرة المدفوعات من أجور العمال الفلسطينيين وقامت بجبيها من أرباب العمل لصالح العمال بين الأعوام 1970 ولغاية 2009 تمت الجباية بشكل رسمي بهدف تمويل حقوق رفاه اجتماعي مختلفة للعمال، ولكن في واقع الأمر تم تحويل معظم هذه الأموال إلى وزارة المالية الإسرائيلية وللهستدروت، ويتبين أن، دولة إسرائيل، على مدى عقود بمليارات الشواكل وعلى الدولة أن تسد هذا الدين للعمال أنفسهم أو لورثتهم عملاً بالتسجيلات الكاملة والمفصلة التي أجرتها دائرة المدفوعات».

وأضاف التقرير: "لقد حافظت دائرة المدفوعات بحرص مبالغ فيه على الالتزام بخصم الأموال من أجور العمال الفلسطينيين، أما فيما يتعلق بالالتزام لضمان الحقوق المستحقة لهم مقابل هذه المستحقات فلم تؤد دائرة المدفوعات وظيفتها بأمانة".

من غزة

الطاقة الشمسية حل آمن لأزمة الكهرباء المتفاقمة في غزة

مواطنون: تكاليف أنظمة الطاقة الشمسية لا تتناسب ودخولنا المحدودة والمطلوب إعفاؤها من الضرائب

شركات أنظمة الطاقة الشمسية: استخدام الإنارة بالطاقة الشمسية يساهم في تخفيف أزمة الطاقة الكهربائية ويحد من الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج

لم يحتمل إيهاب الترك من مدينة غزة، استمرار عدم وصل الكهرباء إلى منزله لأكثر من 12 ساعة يومياً تبعاً لتفاقم أزمة تشغيل محطة التوليد الوحيدة في القطاع وتعطل الخطوط المصرية بالتوالي منذ عقد من الزمان.

غزة- محاسن أصرف

لقد قرر قبل عام من الآن تركيب نظام الألواح الشمسية لإنتاج طاقة بديلة تمكنهُ من إنجاز مهماته اليومية وتوفير آمن لأسرته التي تُعاني في الصيف والشتاء، يُؤكد الرجل لـ "الحدث" أن التكاليف كانت مرتفعة لكنه بدا مُضطراً لتحملها، مضيفاً أن أثرها كان إيجابياً على تفاصيل حياته فقد بدت طبيعية لحدٍ كبير خالية من أزمة انقطاع التيار بين الحين والآخر وقال: «كل أجهزتي في المنزل من غسالة وثلاجة ومكيف تعمل بالطاقة الشمسية والآن يُمكنني الاستغناء تماماً عن الكهرباء التي تُوفرها الشركة».

وتعود مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بصورة متكررة في قطاع غزة إلى العام 2006 في أعقاب أسر المقاومة الفلسطينية للجندي جلعاد شاليط، وقصف الاحتلال مولدات المحطة الوحيدة في القطاع رداً على عملية الأسر، وتفاقمت الأزمة في أعقاب الانقسام وتنصل الحكومتين الفلسطينيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة من مسؤولياتهما الإنسانية والأخلاقية أمام المواطنين الفلسطينيين في توفير الطاقة الكهربائية بشكل منتظم للاختلاف على ضريبة البلو بين إعفاءٍ وفرض.

ويُؤكد مواطنون لـ "الحدث" أن ساعات وصل الكهرباء في ظل أزمات تمويل وقود المحطة والضرائب المفروضة عليه لا تتجاوز الثمان ساعات يومياً لا يُمكن معها إنجاز الأعمال اليومية، وقالوا: «إنهم أُجبروا على التفكير في حلول بديلة تُخرجهم من فوهة الأزمة فلجئوا للمولدات الكهربائية ومن ثمّ الليدات وأخيراً الطاقة الشمسية»، موضحين أن الأخيرة أثبتت نجاعتها بشكل مميز في منحهم طاقة نظيفة وآمنة على صحتهم وليس جيوبهم في إشارة منهم إلى التكلفة العالية لتركيب أنظمة الخلايا الشمسية.

إنتاج طاقة آمنة

وللوقوف على طبيعة استغلال الطاقة الشمسية في توليد طاقة كهربائية تُقلل من ساعات الظلام الطويلة المُبتلى بها قطاع غزة منذ عشر سنوات ماضية، زارت «الحدث» عدداً من الشركات المُختصة بأنظمة الطاقة الشمسية في القطاع والتي تعمل على توريد مُعداتها بمواصفات عالية الجودة من بلدان مختلفة كالصين وفرنسا، وأكد القائمون على تلك الشركات أن سبب استخدام الطاقة الشمسية في قطاع غزة مُختلفاً فهو ليس فقط كما في دول العالم المتقدم لحماية البيئة من التلوث وتحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة بل أيضاً لتجافي الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وفقاً للمناكفات السياسية بين فتح وحماس على ضريبة «البلو» ووفقاً لحالة توافر السولار المُشغل لمحطة التوليد.

ويقول مروان أبو شريعة، مدير شركة أبو شريعة للإضاءة والطاقة الشمسية بغزة، إن عملية الاستفادة من الطاقة الشمسية تتم عبر ألواح شمسية مزودة ببطاريات خاصة مختلفة الأحجام والنوعيات ويتم من خلالها تخزين الطاقة ومن ثم تحويلها من تيار مستمر إلى متردد بشكل آمن أكثر من الطاقة التقليدية المستخرجة من المولدات الكهربائية، وأشار أن الطاقة المستمدة من الألواح الشمسية يتم استخدامها في كافة مناحي الحياة.

إقبال متزايد

وبدوره أكد أسامة الخزندار من شركة ألفا للأجهزة الكهربائية والطاقة المتجددة، أن حالة الإقبال على تركيب أنظمة الخلايا الشمسية في قطاع غزة تزايدت في الآونة الأخيرة نظراً لاستمرار أزمة الكهرباء وعدم وصولها إلى البيوت لكثر من 12 ساعة يومياً، وقال: «الإقبال المتزايد لا ينفي حصرها لدى أصحاب الدخل المرتفع والمشاريع التجارية والاستثمارية»، وأضاف:أن اللافت في الآونة الأخيرة اعتماد أصحاب المصانع والمتاجر على هذا النوع من الطاقة الآمنة، وأضاف أن شركته استطاعت تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ليس للمنازل فحسب بل أيضاً للمؤسسات الرسمية الحكومية والدولية العاملة في القطاع بالإضافة إلى المصانع ولقت رواجاً رغم ارتفاع تكلفتها.

ومن ناحية أخرى نبّه الخزندار إلى أن الألواح الشمسية من شأنها أن توفر طاقة كهربائية مجانية الاستخدام ويُمكن تخزينها لاستخدامها في الليل ما يقلل من تكاليفها على المدى البعيد لصالح تحقيق عوائد إيجابية للمشاريع الاقتصادية التي تعتمد عليها كما يُقلل من حاجة السكان في القطاع للكهرباء المنتجة من محطة التوليد والمستوردة من الخارج.

ووفقاً لسلطة الطاقة فإن قطاع غزة يحتاج إلى 400 ميجاوات من الكهرباء لا يتوفر منها إلا النصف تقريباً في أحسن الأحوال، يوفر منها الاحتلال الإسرائيلي (120 ميجاوات) فيما تتولى مصر توفير (32 ميجاوات) وتُنتج محطة التوليد في القطاع ما يُقارب من (60 ميجاوات) في حال تم تزويدها بـ (400) ألف لتر من الوقود لتعمل بكامل طاقتها.

لاستمرار العمل

ويؤكد أبو باسل الحج سالم (48 عاماً) من حي الشجاعية، أنه وجد نفسه مُضطراً لتركيب نظام الألواح الشمسية في ظل الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي في منطقته، وأضاف «سالم» وهو صاحب سوبر ماركت أنه لجوئه لهذه التقنية كان لإنتاج طاقة بإمكانها أن تُشغل ثلاجة الألبان في السوبرماركت خاصته حتى لا يفسد، وقال :»لم يكن بإمكاني المغامرة برزق أسرتي وخسارة العقود التجارية مع المؤسسات الدولية التي تزود السكان في منطقته بقسائم شرائية منتظمة في إطار المساعدات التي تُقدمها بعد حرب 2014»

ويحتكم الرجل لعقد مع مؤسسة أوكسفام الدولية لتوفير بضائع لقسائم شرائية توزعها بشكل منتظم على المنتفعين المسجلين لديها من فقراء القطاع، وقال أحد شروط العقد كان» توفير مولد لتشغيل ثلاجة الألبان» وأضاف :أحياناً لا تصل الكهرباء إلا أربع ساعات في اليوم ما يُعرض بضاعتي للفساد بسبب حر الصيف ويُكبدني خسارة.

وبلغت تكلفة نظام تمديد الطاقة الشمسية في سوبرماركت سالم قرابة خمسة آلاف دولار، حسب قوله، وأضاف أنها وفرت له راحة وربحاً وفيراً على المدى البعيد، وأوضح أن التكلفة تزداد وفقاً لكمية الطاقة التي توفرها الألواح منوهاً أن بعض الأنظمة قد تتجاوز تكلفتها الـ (10 آلاف) دولار في المنازل والمصانع والشركات الكبيرة.

مشاريع حكومية

وعلى الصعيد الرسمي فقد لجأت بعض المؤسسات الحكومية في قطاع غزة كالمدارس والمستشفيات إلى استغلال الطاقة

الشمسية للحصول على كهرباء تُمكنها من القيام بوظيفتها في التعليم والرعاية الطبية خاصة فيما يتعلق بحضانات الأطفال الخدج وأقسام العناية المُكثفة، وبحسب تقديرات سلطة الطاقة فإن اعتماد سكان القطاع على الطاقة الشمسية بحلول العام 2020 سيصل إلى 20% من إجمالي الطاقة الكهربائية التي يستهلكها القطاع، وقال «رائد أبو الحاج» مدير دائرة الطاقة المتجددة في سلطة الطاقة بغزة، إن دائرته تُشجع بشكل كبير السكان على استخدام الطاقة البديلة باعتبارها الأكثر أمناً رغم تكلفتها العالية، وأوضح أن كافة المشاريع الحكومية لتزويد المؤسسات والمرافق الرسمية بالطاقة الشمسية كبديل عن الكهرباء ممولة من مؤسسات دولية منها جايكا اليابانية والبنك الإسلامي للتنمية وغيرهما، كاشفاً أن عدد المدارس التي تعمل باستخدام الطاقة الشمسية كبديل للكهرباء بلغ (14 مدرسة) حكومية في كافة محافظات القطاع، وأشار أن المشاريع المنفذة لا يُمكنها إلغاء الاعتماد على الطاقة الكهربائية من الشركة وقال:»فقط هي تدعم الأحمال بالكهرباء».

المنتفعون أصحاب الدخل المرتفع

ولعل الملاحظ لحال السكان الذين نجحوا في تركيب نظام الألواح الشمسية يجد أن غالبيتهم مصانع كبيرة أو مواطنون يتمتعون بدخل مرتفع، وهو ما يُبرر شكوى الكثير من المواطنين ذوو الدخل المحدود من عدم تناسب تكاليف أنظمة تركيب الخلايا الشمسية لإنتاج الطاقة البديلة مع مستوى دخولهم المتدنية، حيث قالوا: "إن المنتفعين فقط هم أصحاب الدخل المرتفع، وهم قلة قليلة في مجتمع يُعاني حصاراً وإغلاقاً منذ 10 سنوات مضت"، مُطالبين بإيجاد إستراتيجية وطنية تُحقق تخفيض تكاليفها.

بدوره؛ أرجع «رائد أبو الحاج» مدير دائرة الطاقة المتجددة في سلطة الطاقة بغزة، أسباب ارتفاع أسعار أنظمة الخلايا الشمسية المنتجة للطاقة إلى الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على القطاع ومنعه إدخال المواد الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية عبر المعابر، إضافةً إلى احتكار بعض التُجار والشركات الموردة لتلك المواد كالألواح الشمسية والبطاريات والعواكس، مؤكداً أن ذلك يجعل المستفيدين منها فقط أصحاب رؤوس الأموال والموظفون ذوي الخول المرتفعة.

وحسب «أبو الحاج» فإن الاحتلال الإسرائيلي يُعرقل إنشاء وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء لإبقاء قطاع غزة رهيناً لسياساته الذليلة، كاشفاً أنه منع إحدى الشركات من تنفيذ مشروعاً هو الأول من نوعه في القطاع بحجة عدم الحصول على التراخيص اللازمة، وقال: «المشروع المقترح يُوفر 30 ميجاوات تقريباً ما يُسهم بشكل ملحوظ في تحسين ساعات وصل الكهرباء في القطاع».

التكلفة الأعلى للمرة الأولى فقط

فيما يُشير «مروان أبو شريعة» أحد أصحاب الشركات المختصة بتوريد وتنفيذ شبكات الطاقة الشمسية، إلى أن التكلفة الأعلى تكون في المرة الأولى من التركيب فقط، وقال: «إن التكلفة الإجمالية مُقارنة بوسائل توليد الطاقة التقليدية عبر المولدات متساوية وأحياناً منخفضة لصالح الطاقة الشمسية»، لافتاً أن التكلفة يُمكن تحديدها وفق قدرة النظام المرغوب فيه من قبل الزبون، وأوضح أنه يبدأ من 1500 دولاراً أمريكياً وقد يصل إلى ثمانية آلاف دولاراً وفقاً لقدرة النظام والمدة المستفادة من تشغيله وقد تزيد في المؤسسات عن 10 آلاف دولار، وقال: «إن تحديد المدة هام في سعة البطاريات وعددهم للوصول إلى الساعات المطلوبة».

وفي سياق منفصل أوضح أسامة الخزندار صاحب شركة لتوريد أنظمة الطاقة الشمسية في غزة، أن المواطن بإمكانه استرداد تكاليف النظام من خلال توفير الطاقة الكهربائية التقليدية التي تُوفرها شركة التوليد الوحيدة في القطاع عبر احتساب قيمة ساعات التوفير بذات القيمة التي توفرها الشركة، مؤكداً أن استرداد سعر النظام إرادة من المؤسسات الحكومية للعمل بهذا النظام كما هو معمول به في الضفة المحتلة وكافة بلدان العالم. وقال :إن تم تطبيق هذا النظام فإن استرداد مبلغ تركيب الخلايا الشمسية يحتاج مدة تقل عن خمس سنوات وفقاً لنوعية النظام وقدرته الإنتاجية من الطاقة ومدة استمراره.

آليات لدعم المواطن البسيط

ويرى «أبو الحاج» في إعفاء الحكومة الفلسطينية كافة معدات الطاقة البديلة من الضرائب، سبيلاً لدعم المواطن البسيط ليتمكن من الاستفادة بأنظمة الخلايا الشمسية للطاقة، قائلاً: «إن الإعفاء الضريبي يُحقق خفضاً في الأسعار وبالتالي إتاحتها لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط»، وشدد على ضرورة مراقبة المعدات المستوردة للتأكد من نجاعتها ومطابقتها للمواصفات العالمية التي تُمكنها من إنتاج طاقة بمستويات أعلى، مشيراً إلى أن دائرته اعتمدت بعض المواصفات والأجهزة المصعنة في الصين ذات كفاءة عالية وحاصلة على شهادة ضمانة من الشركة المُصنعة لكنها ذات تكلفة عالية ولا يملك المواطن البسيط توفيرها في ظل ما يُعانيه من ظروف اقتصادية مُزرية، لافتاً إلى أن سلطة الطاقة تقوم بعدة دراسات لإيجاد منتوجات ومعدات الطاقة الشمسية بجودة عالية وأسعار أقل تُناسب إمكانات الشريحة الأكبر من سُكان القطاع خاصة في ظل استمرار أزمة الكهرباء وعدم وجود أفق لحلها.

أما «أبو شريعة» فيُؤكد أن آليات دعم المواطن البسيط بتنفيذ الحكومة الفلسطينية مشروع مساهمة المواطن في الاستفادة من الطاقة الشمسية بحيث يقوم بتخزينها وما يفيض يعمل على ضخه على الشبكة المفتوحة ليتم احتسابها من فاتورته الأساسية بالسالب، وقال: «إن هذا الإجراء يُوفر قرابة 50% من الطاقة التي يحتاجها القطاع».

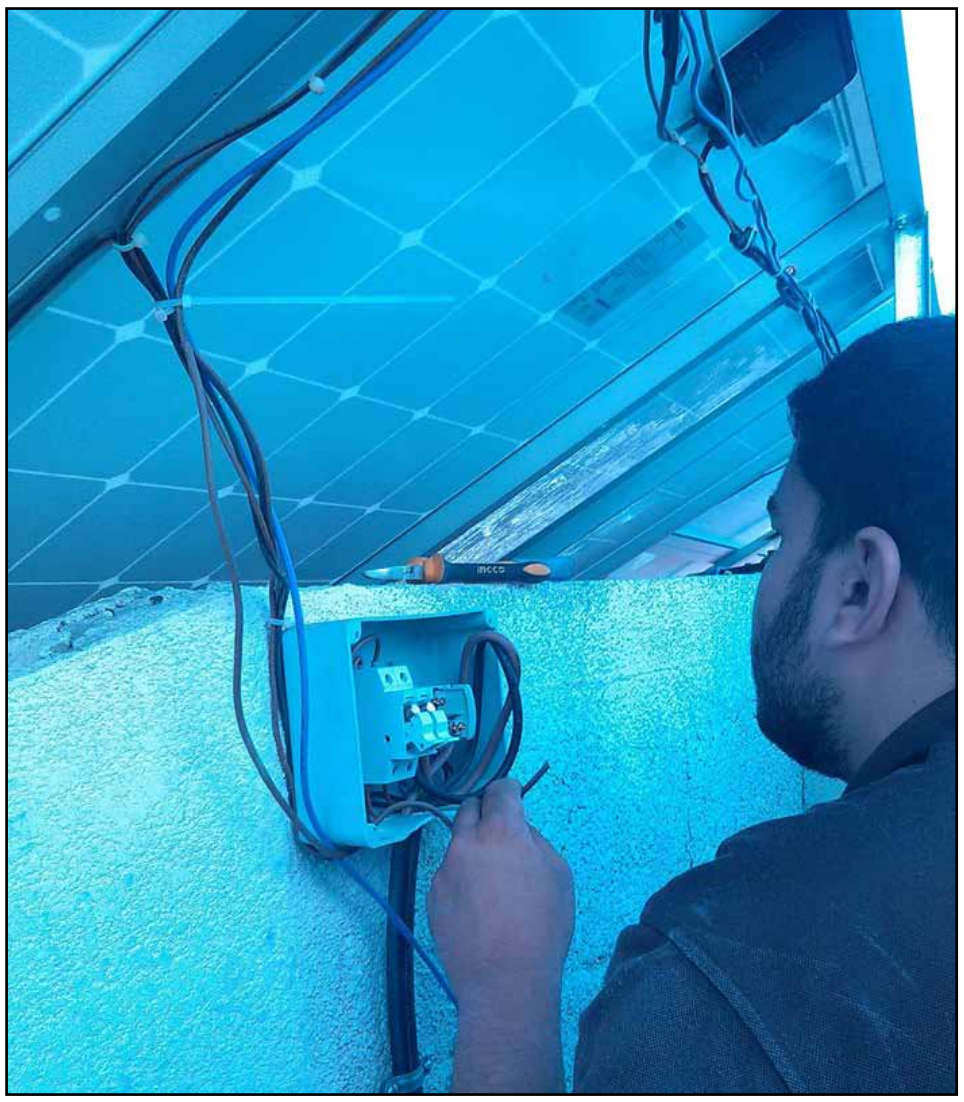

تقرير

محللون لـ "الحدث": الاحتلال يرسم خططاً لمحو حدود الضفة وضمها إلى "إسرائيل"

تظهر علامات الصدمة على وجوه السياسيين والمراقبين للحالة الصعبة التي وصلت لها القضية الفلسطينية, والتي ترسم خططها المستقبلية أيد إسرائيلية تسير وفق خطى موضوعة منذ أن كان قيام دولة الاحتلال مشروعاً لا غير، وصولاً لمحاولة حكومة الاحتلال إقرار قانون بضم أراضي الضفة الغربية تدريجياً إلى «إسرائيل» لتصبح الضفة جزءاً مكملاً للحلم الصهيوني، الذي لا تقف حدوده إلى هنا، بل تستمر في رسم حدودها إلى أن تصل النيل والفرات.

الحدث- فرح المصري

وكان رئيس مستوطنات «غوش عتصيون» في الضفة الغربية المحتلة «شيلا إلدار» قد طالب بتمرير مشروع قرار ضم أراضي الضفة الغربية إلى الكنيست الإسرائيلي، استعداداً للمصادقة عليه، ومن الجدير ذكره أن عدداً من وزراء ونواب حزبي «الليكود» و»البيت اليهودي»، تعهدوا بالتصويت لصالح المشروع.

واستبعد محللون وسياسيون صدور القانون خلال الفترة القريبة، كون نتنياهو يتعرض الآن لهجوم دولي وعزلة سياسية كبيرة.

الخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي يؤكد أن ضم أراضي الضفة الغربية هي رؤية إسرائيلية قديمة وليس وليدة اللحظة، وما قامت به إسرائيل خلال الأعوام الماضية أكبر دليل على ذلك.

مكاسب إسرائيلية لضم الضفة الغربية

وأضاف التفكجي لـ "الحدث": «أن إسرائيل تطمح في ضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، تحقيقاً للحلم الصهيوني بشكل أساسي، كما ان اليمين المتطرف في حكومة الاحتلال يرى في الأردن البديل لفلسطين.

وأشار الخبير في شؤون الاستيطان الى العنصر الاقتصادي المهم في تلك المنطقة والمتمثل بالزراعة، كما أن منطقة البحر الميت تعد المخزن الاقتصادي للجانب الإسرائيلي، يضاف إلى ذلك قضية مياه البحرين التي تمتد من البحر الأحمر وحتى البحر الميت، فالجانب الإسرائيلي لا يريد أن يكون للجانبٍ الفلسطيني أي تواجد في هذه المنطقة حتى لا يكون شريكاً في قضية المياه.

يضاف إلى ذلك أن الجانب الإسرائيلي يريد أن يتحكم بالمعابر، بمعنى أن الدخول والخروج يكون بإذن منها، وما يحدث الآن في منطقة الأغوار والتطهير العرقي للبدو يعد تحقيقاً لهذه الرؤية، حسبما أكد التفكجي.

ونوه إلى الرؤية إسرائيلية الأهم في هذا الإطار وهي إنكارهم لوجود دولة فلسطينية ما بين النهر والبحر، وإيمانهم أن هناك دولة واحدة هناك وهي الدولة العبرية.

ويتابع الخبير في شؤون الاستيطان: «إن إسرائيل اليوم تستغل الوضع الدولي، كون العالم العربي مشغولاً في مشاكله الخاصة، وأوروبا منشغلة الأن في قضية السلفيين والمهاجرين، وواقع أن هناك انتخابات أمريكية على الأبواب ورغبة إسرائيل في أن تضع نفسها في هذا الإطار».

إسرائيل ماضية في تطبيق مخططها الاستيطاني

إن إسرائيل ماضية في تطبيق مخططها الاستيطاني، كما أنها أعلنت منذ فترة قصيرة تحويل جزء كبير من الأراضي إلى أراضي دولة وأراضي عسكرية مغلقة، ما يعني أنه يحاول فرض الأمر الواقع على الأرض، كما أنه يقوم ببناء بنية تحتية قوية تربط ما بين المناطق الساحلية والأردن بدليل توسيع شارع رقم (1) الذي يصل بين المنطقة الساحلية ومنطقة الغور، حسبما أكد التفكجي.

ويرى التفكجي، أن قضية الضم قضية وقت وقضية قرار سياسي من أعلى مستوى وخاصة أن هناك 6 وزراء في الحكومة

الإسرائيلية الحالية هم مستوطنون في أراضي الضفة الغربية، وأن 5% من المستوطنين هم من ينتخب الحكومة الإسرائيلية.

ويشاركه في الرأي المحلل السياسي هاني المصري ويقول: «إن الغالبية في حكومة الاحتلال تؤمن بإقامة حلم إسرائيل الكبرى من «النيل إلى الفرات» ولا يريد إقامة دولة فلسطينية أو أي تسوية للفلسطينين».

حلول أحادية الجانب

وأضاف لـ»الحدث»: «أن حكومة الاحتلال الحالية تحاول فرض حلول أحادية الجانب ولا تنتظر المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وإنما تسعى لفرض الحل الإسرائيلي وجبر الفلسطينين على قبوله طائعين أم مكرهين».

ومنذ وصول المتطرفين والمتدينين إلى حكومة الاحتلال أصبحوا يتحكمون في القرار السياسي في إسرائيل حيث باتوا يهددون نتنياهو باسقاط الحكومة في حال رفض أي مقترح يريدونه، وهو الأمر الذي سهل استكمال المخطط، حسبما أكد المصري.

الفلسطينيون ربع عدد المستوطنين

وأشار المصري إلى أن إسرائيل ما زالت تتوسع في الاستيطان، وهناك 700 الف مستوطن موجود على أراضي الضفة وهناك خطط إسرائيلية معلنة لارتفاع العدد إلى مليون مستوطن خلال السنوات القليلة القادمة، حتى أصبح الفلسطينيون يشكلون ربع المستوطنين اليهود الموجودين على أراضي «ج».

وتطرق المصري إلى خطورة تطبيق القرار، كون الضفة الغربية ستصبح جزء من إسرائيل ما يقضي على الكيان السياسي الفلسطيني، وأكثر ما قد نصل إليه هو حكم ذاتي في إطار السيادة الإسرائيلية.

ونوه المحلل السياسي إلى إن إسرائيل كدولة، معترف بها دولياً، ولكن وعلى صعيد الضفة الغربية، فإن أي وجود لإسرائيل على هذه الأراضي يعتبر احتلالاً، وهو ما لا يعترف به المجتمع الدولي.

نتنياهو يتعرض لعزلة دولية

من جهته، يؤكد الخبير في الشؤون الإسرائيلية فايز عباس: «أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو سيعمل على تجميد القرار، وخاصة وأنه يتعرض اليوم لهجوم سياسي وعزلة دولية، واتهامه بشكل مباشر بأنه السبب الرئيسي وراء جمود عملية السلام».

وأضاف لـ»الحدث»:» إن نتنياهو ليس بهذا الغباء وهو لن يدخل نفسه في عاصفة جديدة مع المجتمع الدولي، واكبر دليل على ذلك أن المجتمع الدولي استنكر بشدة اعلان إسرائيل ضم الجولان إلى إسرائيل منذ أسبوعين بالرغم من أن الجولان يقع تحت السيادة الإسرائيلية منذ الثمانينات والقانون الإسرائيلي الذي يطبّق عليها».

ضم أراضي الضفة الغربية بقرار عسكري!

ويرى عباس أن إسرائيل لن تنتظر قراراً سياسياً صريحاً بخصوص الضم، بل ستلجأ وكعادتها إلى الحاكم العسكري، الذي يستطيع بدوره اتخاذ قرار ضم الضفة وبالتدريج.

ومن الخطير بمكان، حسب ما أفاد عباس في حال تحقق الكابوس وتم ضم الضفة إلى إسرائيل، فإن ذلك يترتب عليه سريان للقوانين المشرعة في إسرائيل على الضفة الغربية.

ويعتقد عباس أن إسرائيل ستحاول أن تلتف على المجتمع الدولي قائلة إن ضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل أمرٌ عسكريٌ لا سياسي.

إسرائيل ليست مستعدة الآن لدخول معركة مع العالم!

قالت عضو الكنيست عن القائمة المشتركة عايدة توما سليمان: «إن قضية تمرير اقتراح القانون لبس من السهل تمريره على الكنيست، وخاصة وأن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لن يقوم بدعمه».

وأضافت لـ»الحدث»: «إن حكومة اليمين المتطرف تطمح في تمرير القرار ونهب أكبر قدر ممكن مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية».

إلا أن عضو الكنيست استبعدت تطبيق القرار كون ضم الضفة الغربية يعني ضم المواطنين الفلسطينين, وخاصة أن إسرائيل ليست بحاجة الآن الى الدخول في معركة امام العالم وتحويل الضفة الغربية من منطقة محتلة إلى منطقة تعد جزءاً من إسرائيل.

وتابعت: «إن إسرائيل لا ترغب بهذه الأغلبية من الفلسطينين لضمهم إلى إسرائيل، ورغم خطورة مثل هذه الاقتراحات كونها تعبر عن أجواء سائدة في قطاعات كبيرة من الجمهور اليهودي في إسرائيل، إلا أني أستبعد تطبيقها على أرض الواقع».

بدوره، يقول الأمين العام لحركة المبادرة الفلسطينية مصطفى البرغوثي: «إن هذا المخطط جدّي وخطير جداً، وإسرائيل استغلّت فترة أوسلو للاحتفاظ بالوقت، حتى تتمكن من تهويد الضفة الغربية وضمها لإسرائيل، تحقيقاً للحلم الصهيوني».

نظام الأبارتهيد

وأشار البرغوثي إلى أنه لو لم تكن نية إسرائيل تهويد الضفة الغربية لما تفشى الاستيطان بهذا الشكل الكبير، فما تسعى له الآن هو تنفيذ مخطط واحد عزل وفصل غزة عن الضفة الغربية وابتلاع الأخيرة وضمها في محاولة لفصل السكان عن الأرض، في محاولة لفرض نظام الأبارتهيد على الفلسطينين».

وأكد البرغوثي أن قرار الضم يعني إعدام كل الاتفاقيات التي وقعت، وينسف فكرة الدولة المستقلة وما يسمى بحل الدولتين، ولا بديل له سوى المطالبة بدولة ديمقراطية واحدة».

من غزة

دراسة تكشف عن تفشي الرشوة في أوساط مؤسسات حكومية خدمية

كشفت دراسة استهدفت تسليط الضوء على مدى تفشي الرشوة في أوساط موظفي مؤسسات وهيئات حكومية مقدمة لخدمات تحويلات العلاج بالخارج وتصاريح السفر إلى الضفة الغربية وإسرائيل وعبر معبر رفح أن دفع رشوة مقابل الحصول على خدمة تسهيل السفر عبر معبر رفح شكل النسبة الأكبر من بين القطاعات الخدمية المذكورة المتفشية فيها الرشوة تلتها في المرتبة الثانية الدفع مقابل الحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للشؤون المدنية وجاء في المرتبة الثالثة الدفع مقابل تسهيل الحصول على الخدمات التي تقدمها دائرة العلاج في الخارج.

الحدث- حامد جاد

وأكدت نتائج الدراسة ذاتها التي أعدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» وانفردت الحدث بالحصول على نسخة منها قبل صدورها ونشرها من قبل مؤسسة «أمان» أن عدم انتظام دفع رواتب الموظفين في قطاع عزة، اضافة إلى الحصار المفروض وتردى الوضع الاقتصادي العام دفع ببعض الموظفين والوسطاء للاستفادة من هذا الوضع في تحصيل أموال مقابل هذه الخدمات التي تعجز السلطة عن تقديمها لنسبة كبيرة من المواطنين طالبي الحصول عليها إضافة إلى بطء الإجراءات في الحصول على هذه الخدمات وضعف الإجراءات الرقابية على مقدمي الخدمات المذكورة.

رشاوى مقابل الحصول على تصاريح سفر

وأظهرت نتائج هذه الدراسة التي أجراها أمان على عينة شملت 204 من المستفيدين المباشرين من الخدمات الثلاث أن نسبة 72.1% من أفراد العينة لم يدفعوا رشاوي للحصول على خدمة من المجالات الثلاثة المستطلعة آرائهم، بينما أكد ما نسبته 27.9% من أفراد العينة أنهم دفعوا رشاوى للحصول على الخدمات المذكورة ما يعني أن نسبة كبيرة من المواطنين قامت فعلياً بدفع رشاوى إلى موظفين عموميين، وأن الفكرة أصبحت منتشرة ومتداولة بشكل كبير بين المواطن والموظف على حد سواء، كما تعكس نسبة 72.1% ممن لم يدفعوا رشاوى أن الجزء الأغلب يستطيع الحصول على الخدمات الثلاث دون الاضطرار إلى دفع رشاوى، وفي ذات الوقت يدل على النقص الحاد في قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات لجميع الفئات بالقدر الكافي.

وبينت نتائج استبانة الدراسة أن دفع الرشوة مقابل تمكين مقدم الرشوة من السفر عبر معبر رفح شكلت النسبة الأكبر من أفراد العينة الذين أقروا بدفعهم للرشوة وذلك بواقع 53.9%، بينما اعتبر نسبة 23.5% من افراد العينة أن المجال الأكثر تعرضاً لتقديم الرشوة هو خدمات الهيئة العامة للشؤون المدنية، في حين اعتبر نسبة 22.5% من أفراد العينة أن المجال الأكثر هو تحويلات العلاج في الخارج.

واتضح من النتائج أن خدمة السفر عبر معبر رفح البرى تلقى أولوية أكبر لدى الغزيين كونه المنفذ الوحيد لسكان القطاع كما أن عدداً كبيراً من المرضى الذين لم يحالفهم الحظ بالحصول على تحويلة للعلاج بالخارج يسعون للعلاج على حسابهم الخاص من خلال المغادرة عبر معبر رفح، هذا بالإضافة إلى الطلاب والتجار والمغتربين، ما يشكل ضغطا متزايداً على المواطنين والموظفين على حد سواء، في ظل إغلاق معبر رفح البرى بشكل شبة متواصل من قبل السلطات المصرية في السنوات الأخيرة.

وحول نوع الرشوة المدفوعة في المجالات الثلاثة المستطلعة إن كانت رشوة عينية أم مادية، أكدت النتائج أن نسبة 73.7% من أفراد العينة قاموا بدفع رشوة مادية بواقع 42 مواطناً، بينما بلغت ما نسبته 26.3% من أفراد العينة دفعوا رشوة عينية بواقع 15 مواطناً.

وبينت النتائج أن عدم انتظام رواتب الموظفين بقطاع عزة

إضافة إلى الحصار المفروض وتردى الوضع الاقتصادي العام بقطاع غزة دفع ببعض الموظفين والوسطاء للاستفادة من الظرف القائم لتحصيل أموال مقابل حجم الفرص المحدودة جداً، والرغبة الكبيرة من المواطنين بالاستفادة من الخدمات.

الهدايا تتصدر أبرز أشكال الرشوة العينية

وحول قيمة الرشوة المادية التي تم دفعها، أظهرت النتائج أن نسبة 57.1% من أفراد العينة دفعوا رشوة مادية تراوحت ما بين 100 شيكل الي أقل من ألف شيكل، بواقع 24 مواطناً، بينما دفع ما نسبته 42.9% رشوة مادية تزيد عن ألف شيكل بواقع 18 مواطناً.

وتصدرت الهدايا أحد أبرز أشكال الرشوة العينية التي تدفع للحصول على الخدمات الثلاث المذكورة المستطلعة حيث أن نسبة 53.3% من أفراد العينة قدموا رشوة عينية (هدايا)، بينما قدم ما نسبته 40% من أفراد العينة رشوة عينية (خدمة مقابل خدمة)، في حين بلغت نسبة 6.7% من أفراد العينة قدموا رشوة عينية (مواد استهلاكية)، وتصدرت الهدايا أبرز أشكال الرشوة العينية نتيجة لرغبة عدد كبير من أطراف العلاقة بالهروب من دفع الرشوة إلى تقديم الهدايا بدلاً منها سيما وأنه قد تكون تكلفتها أعلى من الرشوة، كما قد يعود ذلك إلى الرغبة بالهروب من المحاسبة على اعتبار الهدايا تندرج ضمن العلاقات الشخصية وقد تقدم بطرق مختلفة بمنأى عن الشك.

أما عن معرفة المستطلعين إن كان أحد أصدقائهم أو أقاربهم قام فعليا بدفع رشوة في المجالات المستطلعة، أظهرت النتائج بأن غالبية أفراد العينة لديهم المعرفة والدراية بدفع الرشاوى سيما الصغيرة منها، سواء من الأقرباء أو من الأصدقاء وذلك بنسبة 87.3%، بينما أكد نسبة 12.7% من أفراد العينة أنه ليس لديهم المعرفة والدراية بدفع الرشوة، وتشير هذه النسبة المرتفعة جدا إلى أن واقع الرشوة متداولا بين المواطنين وداخل أروقة جهات تقديم الخدمات الثلاث وخصوصا ترتيبات السفر عبر معبر رفح حيث اعتبر السفر عبر معبر رفح هو الجهة الأكثر تعرضا لاستخدام الرشاوى أثناء اجراء المعاملات الخاصة به، وعليه فإن هذا المحور يدلل على أن فكرة الرشوة تبقى خيارا متاحا لدى المواطنين.

وحول سبب قيام المواطنين بتقديم رشاوى، بينت النتائج أن نسبة 43.9% من أفراد العينة يرون بأن ذلك تم بطلب من أحد معارف الموظف «وسيط»، وما نسبة 22.8% من أفراد العينة يرون بأن سبب التقدم للرشوة جاء بناءً على نصيحة أحد المعارف، في حين أكد 17.5% من أفراد العينة بأن سبب التقدم للرشوة جاء بناءً على طلب من الموظف العام، وأكدت نسبة 7% من أفراد العينة أن سبب التقدم بالرشوة هو مبادرة ذاتية، في حين رأت نسبة 8.8% من أفراد العينة أن سبب التقدم للرشوة جاء بناءً على تجربة سابقة.

وعبرت هذه النتائج عن حجم معرفة الموظفين العموميين في الخدمات الثلاث بحجم المخاطر المترتبة على أخذ رشاوى (أي كانت) من المواطنين مقابل خدمات عامة، لذا فإنهم كمحاولة للهروب من تحمل المسؤولية يفتحون الباب أما الوسطاء والسماسرة ليوعزوا للمواطنين بضرورة دفع رشاوى على الأقل لتسريع الحصول على الخدمة، كما يتركون لهم مهمة التفاوض على المبلغ وآلية الدفع.

وحول كيفية معرفة المواطنين بطرق دفع الرشوة، أكدت النتائج أن نسبة 45.6% من أفراد العينة يعلمون بضرورة دفع رشوة للحصول على الخدمة المطلوبة من خلال «صديق»، في حين أن ما نسبته 21.1% من أفراد العينة يعلمون بضرورة دفع رشوة صغيرة للحصول على الخدمة المطلوبة من خلال الموظف المسؤول عن الخدمة، بينما بلغت نسبة 17.5% من أفراد العينة ممن يعلمون بضرورة دفع رشوة صغيرة للحصول على الخدمة المطلوبة من خلال أحد الأقرباء، وأن نسبة 15.8% من أفراد العينة يعلمون بضرورة دفع رشوة للحصول على الخدمة المطلوبة من خلال الوسيط كأسباب مجتمعة. وفي هذه النتائج دلالة على أن فكرة تقديم الرشاوى لتسهيل الخدمات العامة متداولة جدا وأن السماسرة والوسطاء أذاعوا إلى عدد ليس بقليل من المواطنين بضرورة تقديم رشاوى من أجل الحصول على الخدمات.

وسطاء وسماسرة الرشوة

وحول الجهات التي تتلقى الرشاوى من المواطنين مقابل الخدمات الثلاث، أظهرت النتائج أن نسبة 45.6% من أفراد العينة أقروا بأن المسؤول المباشر عن تقديم الخدمة هو الجهة التي تتلقى الرشوة مباشرة، بينما أكد ما نسبته 45.6% من أفراد العينة أن الوسيط هو الجهة الذي ينقل الرشوة من المواطن إلى المسؤول، وأشارت نسبة 7% من أفراد العينة إلى أن احد الموظفين هو الذي يقوم بإيصال الرشوة إلى المسؤول، وأكدت نسبة 1.5% من أفراد العينة أن جهات أخرى تتلقى الرشوة مثل «خدمة من الموظف مقابل خدمة من المواطن».

وتعكس النتائج الدور الكبير للوسطاء والسماسرة في تسهيل المعاملات المتعلقة بالرشاوى مقابل تقديم الخدمات، والذى يبدأ منذ الايعاز للمواطن بضرورة دفع مبلغ مالي مقابل تسهيل الخدمة مرورا بأخذ المستندات اللازمة والمتابعة، وحتى انتهاء المهمة واستلام المبلغ، وتعود النسبة المرتفعة أو المتساوية بين الموظف والوسيط في استلام الرشاوى، كما كشفت النتائج ذاتها أن العملية برمتها تتم بشكل مباشر ضمن تحويلات العلاج في الخارج، وخدمات الهيئة العامة للشؤون المدنية تحديدا تصاريح السفر إلى الضفة أو إسرائيل، أما فيما يتعلق بترتيبات السفر عبر معبر رفح فإنها تتم من خلال السماسرة والوسطاء التي يكون للجانب المصري علاقة بها.

عوامل أدت إلى تفشي الرشوة

وأظهرت النتائج أن أكثر الأسباب المؤدية لوجود رشوة في المجالات الثلاثة كانت نتيجة لبطء الإجراءات في الحصول على هذه الخدمات وضعف الإجراءات الرقابية على مقدمي الخدمات المذكورة وعدم انتظام دفع الرواتب للموظفين العموميين في المرتبة الأخيرة.

وعبرت هذه النتائج عن مدى تأثر الخدمات العامة، سيما (معبر رفح، العلاج بالخارج، الشؤون المدنية «تصاريح إيرز») بالحصار المفروض على قطاع غزة، حيث أدى شح الخدمات ونقصها بشكل كبير، إلى تكدس طلبات المواطنين على هذه الخدمات، بحيث أصبحت السلطة عاجزة عن الإيفاء بمعايير الجودة، ما انعكس سلبا على مؤشرات النزاهة، ودفع المواطنين إلى البحث عن حلول فردية وسريعة لتلبية متطلبات العلاج والتعليم والتجارة، كما أدى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ضعف الاجراءات الرقابية على مقدمي الخدمات بسبب صعوبة التواصل بين الوزارات العاملة التي تتبع رام الله والمواطنين بقطاع غزة، اضافة إلى غياب الاجراءات العقابية والقانونية ضد من تثبت ادانته بالإسهام في تلقى رشاوى صغيرة من المواطنين، كما يعود حصول بند عدم انتظام دفع الرواتب للموظفين العموميين بقطاع غزة على سبب أخير كأحد الأسباب المؤدية للرشوة، إلى أن الرشاوى تتم خلال الخدمات المتعلقة بالعلاج بالخارج والشؤون المدنية من خلال موظفين يتقاضون رواتبهم بشكل منتظم من حكومة الوفاق الوطني دون نقصان أو تأخير، بينما تتم الرشاوى عبر معبر رفح البرى من خلال عدد من السماسرة المرتبطين مباشرة بمتنفذين من الجانب المصري بمعزل عن الموظفين العموميين الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة الأمر الواقع بقطاع غزة.

مسؤولون يدلون بشهاداتهم

وعززت الدراسة النتائج التي خلصت إليها بشهادات وقابلات أجرتها مع عدد من القائمين على المؤسسات موضع الدراسة حيث أكد الدكتور بسام الديري، المدير السابق لدائرة العلاج بالخارج في قطاع أنه وخلال العامين الماضيين وردت العديد من التقارير عن سوء في الأداء الإداري وسوء التعامل مع الموظفين وتلقي رشاوي صغيرة سواء مباشرة أو عن طريق السماسرة وذلك نتيجة لأكثر من سبب منها أن يقوم رأس الهرم بالتلاعب بالنظم واللوائح ويعطي استثناءات لبعض المواطنين، ما أعطى مبررا للموظفين للتلاعب وفتح الباب أمام الوسطاء للاستثمار، وهذا ما فاقم أزمة الفساد وانتشار الرشوة، اضافة إلى لعب الوسطاء دورا كبيرا بسبب سهولة دخول دائرة العلاج بالخارج أو دائرة شراء الخدمة على شكل أصدقاء وأقارب ما سمح لهم باستخدام علاقاتهم وإبرام صفقات ودخولهم كوسطاء.

وقال الديري: «الانقسام لعب أيضاً دوراً كبيراً، من حيث عدم السيطرة على المستشفيات أو التنسيق بين الوزارات المختلفة وتكامل دورها أو التحويل إلى النيابة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة وبالتالي عدم وجود آليات عقاب واضحة ومحددة ورادعة لمتلقي الرشاوي الصغيرة أفضى إلى انفلات كبير في المستشفيات والتحويل ونموذج رقم واحد، حيث تم اكتشاف عدد كبير من التحويلات غير القانونية والتي تم إيقافها».

من جهته نفى محمد المقادمة، مدير تصاريح المؤسسات الأهلية في وزارة الشؤون المدنية في غزة بشدة أن يكون هناك دفع للرشاوى مقابل الحصول على تصاريح للمرور إلى الضفة الغربية أو الأراضي المحتلة عام 48، وأكد أن الناس تتعامل مع جو عام معتقدة انتشار الفساد في كل القطاعات والمؤسسات، وأن هذه صورة نمطية لدى الناس وتنعكس بالضرورة على آرائهم ووجهة نظرهم دون الاستناد إلى حقائق وحالات معينة.

وقال المقادمة: «المشكلة الأساسية تتمثل في أن حجم الخدمة المتاحة لا تلبي أكثر من 7-5% من حجم الطلب بسبب الظروف السياسية، نافياً إصدار تصاريح لفئة على حساب فئات أخرى، ومؤكدا أن الأولوية لدى الوزارة هي للحالات الإنسانية القصوى في ملف العلاج، إضافة إلى أن عدد التصاريح التي تمنح للتجار تفوق 6000 تصريح وهذا يرتبط بالمعايير والقرار الإسرائيلي دون أن يكون هناك مساحة للشؤون المدنية للتحرك والضغط فيه، وأن أكثر من 90% من المتقدمين بطلبات تصاريح، يبقون دائماً على لائحة الانتظار مما يجعلهم يشعرون بوجود فساد في المؤسسة، إضافة إلى انعدام الثقة بين الناس والمؤسسات الرسمية بما يجعل الناس تشعر دائماً بأنها ضحية لتسلط ونفوذ القائمين على المؤسسات الرسمية».

أما الرئيس السابق لهيئة المعابر والحدود في قطاع غزة ماهر أبو صبحة فأكد عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) أن موضوع التنسيقات على معبر رفح البرى صحيح وواقع، حيث أصبح ظاهرة وواقعاً لا يطاق، معترفاً أنه حاول محاربتها أثناء عمله كرئيس للهيئة لكنه لم ينجح في ذلك لغياب قانون يجرم مرتكبيها لافتاً إلى أن الهيئة تمتلك معلومات كاملة حول المكاتب والأشخاص الذين يعملون في هذا المجال.

واعتبرت الدراسة أن الرشوة تعد أحد أبرز أدوات الفساد وأكثرها شيوعاً خاصة في الخدمات الحكومية وأنها تترك واقعاً قبيحاً على الفقراء ومحدودي الدخل، الذين يضطرون إلى دفع مبالغ كبيرة مقارنة مع دخلهم المتدني، ما يزيد من فقرهم ومن أعبائهم للحصول على خدمات من المفترض أنهم يتلقونها مجاناً لافتة إلى أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشكلات الفساد والرشوة، كغيره من مجتمعات العالم في الشرق والغرب، فالتغيرات السياسية المتسارعة والانقسام الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2007، اضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات، أدت مجتمعة إلى نقص حاد في قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الحكومية ضمن شروط الجودة والكفاءة، سيما بقطاع غزة، ومع ازدياد الحاجة على الخدمات المتعلقة بالعلاج والسفر كضرورات حياة للغزيين، كان لا بد للمواطنين من محاولة للبحث عن طرق غير شرعية كالرشوة الصغيرة وتقديم الخدمات مقابل الحصول على الخدمات الحكومية.

تقرير

مساحة عمل المرأة الفلسطينية ما بين الحيز العام والخاص

قطاعات مباحة وأخرى ممنوعة!

بعيداً عن شعارات المرأة التي تنتصف المجتمع، وتلك التي تربي الأجيال، أو الإحصائيات المتعلقة بها وبازدياد مشاركتها في الحياة العملية، إلا أنها في الحقيقة الكاملة لم تنتصف مجتمعاً ولم تُنصف أجراً، ووقفت الأجيال في طريق عملها دافعة إياها حيث لا يريد الرجل التقليدي أن يعمل.

الحدث- فرح المصري، آيات يغمور

وفي إحصائيات حديثة نشرها منتدى الاقتصادي العالمي بالشراكة مع وارنست ويونغ، فإن العالم يحتاج 117 عاماً للوصول إلى المساواة الاقتصادية.

زيادة وهمية

لتوضيح صورة عمل المرأة الفلسطينية، تحديداً في السوق الفلسطيني أطلعتنا الناشطة النسوية أمل جمعة، أن مشاركة المرأة في سوق العمل «الرسمي» لم تتغير كثيراً رغم الإحصائيات التي خرج بها مركز الإحصاء الفلسطيني مؤخراً، والتي أكدت من خلالها على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة من 15 إلى 19%.

ليس من الضرورة بمكان، أن تعكس هذه الزيادة تغييراً حقيقياً، فالصورة النمطية ما زالت على حالها فيما يجب ولا يجب، ويسمح أو يمنع للمرأة أن تعمل فيه، فهذا التغيير يتطلب حسب ما أشارت جمعة، تغييراً في السياسات وتعديل في القوانين.

وحسب ما ترى جمعة، فإن المستقبل لا يبدو واعداً في وظائف النساء التي تمتلك طابع الجدية أو تلك القادرة على استيعاب النساء ضمن المنظومة الاجتماعية التي نعيش فيها.

النساء ينتجن نصف غذاء العالم، ولكنهن يجنين 10% من دخل العالم!

مشاكل عديدة تعاني منها المرأة في سوق العمل، فعلى الرغم من إنتاجية المرأة التي استطاعت تحقيقها إلا أنها ما زالت تعاني من التمييز في الأجور والمناصب العليا وأولوية الترقيات والتعدي على الإجازات.

تبلغ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني 19.1%، بينما يبلغ معدل أجرها اليومي 87.9 شيقل مقابل 108 شيقل للذكور.

وليست المرأة الفلسطينية وحيدة في هذا التمييز، فبحسب الإحصائيات العالمية فإن النساء ينتجن نصف غذاء العالم، ولكنهن يجنين 10% من دخل العالم!

الحد الأدنى للأجور

لربما يدور في أذهان البعض، أن عمل المرأة ثانوياً، أو لا يسهم في الدخل الأسري، أو حتى لا يعد أجراً كافياً يوازي تكلفة خروج المرأة للعمل وترك أطفالها في الحضانات، إلا أن الدراسات الأخيرة جاءت لتؤكد على أن 90% من النساء ينفقن أموالهن على أسرهن في سبيل تحسين الوضع المعيشي للأسرة بشكل عام بينما ينفق الرجل 60% من أمواله على أسرته.

ورغم تحديد وزارة العمل الفلسطينية للحد الأدنى للأجور بما يقارب 1465 شيقل، إلا أن غياب الرقابة جعل من المرأة أقل استفادة من هذا القانون الذي نادراً ما تستفيد منه المرأة الفلسطينية.

وتعود مشكلة المرأة وأجورها حسب ما أكدت عليه جمعة، إلى جهل المرأة في حقوقها التي ينص عليها عقدها الذي يلتزم بالحد الأدنى للأجور دون أن يعني ذلك التطبيق الفعلي له، أي يبقى حبراً على ورق.

ولعله من المحزن أن تعترف وزارة العمل الفلسطينية، بوجود نساء يتقاضين أجوراً تقل عن 500 شيقل في رياض الأطفال وبعض المشاريع الصغيرة.

لكي نصل بالمرأة إلى مشاركة فعلية، نحتاج إلى تحقيق أمان وظيفي لها، يشجعها وأسرتها على الخروج إلى العمل والاستمرار فيه، فبوجود حافزٍ مالي جيد، تستطيع المرأة أن تشارك في الإنتاجية وتشعر بالرضى هي وأسرتها وتمكنها من صرفٍ مبالغ مالية على حضانات الأطفال وغيرها مما يدعم استمرار عملها.

وأوردت الإحصائيات كذلك أن الأجور التي تتقاضاها النساء اليوم هي ما كان يتقاضاه الرجال قبل عشرة أعوام.

سياسة حكومية لمشاركة حقيقية

هناك معضلة حقيقية متمثلة في السياسة الحكومية، وهو ما وجدت فيه الناشطة أمل جمعة الحل الأمثل والأهم للوصول بالمرأة الفلسطينية إلى زيادة حقيقية في مشاركتها. فمن واجب الدولة العمل على زيادة فرص العمل واحتساب بعض المهن كعمل النساء في الزراعة، وبالتالي لا يحصلون على الامتيازات كالتأمين الصحي والشيخوخة وغيرها من الحقوق المترتبة على جدولة هذه المهنة في العمل الرسمي.

ما بين المرغوب والمستهجن!

هو المجتمع المليء بالتناقضات، يجعل من نفسه منفتحاً حيناً متقبلاً للمرأة كعضو فاعل يساهم في العملية الإنتاجية، ليستفيد من مردودها الاقتصادي ويحتكر دخلها وينتفع من إنتاجها، لكنه وفي ذات الوقت، لا يسمح لها أن تنتفع من العمل كنواحٍ نفسية وشخصية، فالمجتمع الفلسطيني مستمرٌ في محاولاته لتقييد أطر عمل المرأة ومجالاتها، فيحاول أن يحصرها في ما هو نهاريٌ وقصير، تفي المهن التعليمية أو الصحية، تلك التي تجعل من المرأة مقيدة بمكان، تؤطر عملها وتقيده.

وتذكر جمعة جملة من المهن غير القليدية التي حاولت المرأة في فلسطين الدخول بها رغم ما تحمله من انتقادات مجتمعية.

والنسب المئوية الأخيرة حسب إحصائيات خرجت في يوم المرأة في الواحد والعشرين من آذار لهذا العام، عكست حقيقة مشاركة عمل المرأة ومكانها، وأفادت بأن 70% منهن يعملن في قطاع التعليم والوزارات الحكومية والخدمات، بينما تعمل 10% منهن فقط في مهن غير تقليدية للمجتمع الفلسطيني، بينما تعد عادية للعالم.

ومثالاً على ما هو ممنوع ومحصور على الرجال كاحتكار شفوي غير منصوص، عمل المرأة في مجال إصلاح السيارات، الذي يصفه الغالبية بالاقتحام لعالم الذكور وتعدٍ على مجال عملهم.

وتعتقد جمعة أن الحل للوصول إلى عمل أكثر حرية وأقل نمطية، هو في تعزيز المساندة النسوية للوقوف في وجه النظرة المجتمعية لتسهيل عمل المرأة الفلسطينية ومساعدتها على مواجهة التحديات مما يضمن لعملها الازدهار والتقدم والأهم «الاستمرارية».

البنك العربي
أفضل بنك في الشرق الأوسط 2016
BEST BANK AWARD • 2016 • MIDDLE EAST
GLOBAL FINANCE
Arab Bank
arabbank.com
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة

ثقافة

مقطع من رواية

ظلال ورجال

بقلم: كفاح عواد

اللوحة الأولى

"في الحانة"

هناك مدنٌ كالنساء، حين تتعرى ليلاً تبهرك في اللحظة الأولى، ثم تصبح مألوفة جداً.وهناك رجالٌ كالمدن حين ينتصف خريفها، ولو سَطعت عليها الشمس وكَست أشجارها، فلن تكترث الأوراق الساقطة بدفئها.

كانت بيروت تلك الليلة إمرأة تتعرى أمام موقد نار، دون أن تستمعَ إلى صوت البَرَد الذي تقذفه الريح فيبددُ سكون الليل، وكل الدفء الذي قد تُلهبه كؤوس النبيذ لن يستطيع أن يبدد البَرد الذي يسكن ضلوعها والأعماق

حين تكون الطبقة الجليدية في الداخل تحتاج إلى زلزالٍ كبير كي يفتتها، يتَّبعه بركان ليتمكن من إذابتها من المدى الجواني الشاسع المنحوت فينا.

الحانة المنحوتة في التجويف الصخري تُلهِمُ عقلك بخيالات عدة.

ما اسم أول إمرأة رفعت كأس الرغبة في هذا التجويف الصخري المفتوح على الماضي السحيق؟ لو كتبوا تاريخ الحانة في إحدى زوايا الرّغبة لوفروا عليّ الكثير من التساؤلات "همس لنفسه" تباً، ما فائدة التاريخ في حانة للسكارى ؟!أخذ يضحك لوحده، اتسعت ضحكته دون أن يخشى أن يتهمه أحد بالجنون.

الحانة هي المكان الوحيد الذي قد تضحك أو تبكي فيه بلا سبب دون أن يسألك أحدٌ وهو يزُمُّ شفتيهِ متعجباً:

- مابك ؟!

الحانةُ هي المكان الوحيد الذي تستطيع أن تكون فيه مبهمًا.

عُريٌ في عُري، المساحاتُ المفتوحة على بعض تفقدك متعة الاكتشاف، التضاريس التي تحمل نفس اللون تفقدك لذة النظر إليها.

ما أجمل المستور، " قال في نفسه "وهو يترك سيلاً من الأجساد التي تعرت غير مكترثة بغضب الطبيعة خارج التجويف الصخري يتماوج بحركاته البهلونية المختلفة ليكونَ بؤرة للعيون الجائعة في هذا البرد القارص ،ويحاول أن يمضي بذاكرته حيث لكلِ بقعة لون ولغة وحياة .

رفعت له سيدة كأسها، دون أن تلاحظ أن كأسهُ فارغة.

- كأسَ نبيذ " قال للنادل الذي يقابله»

بيروتُ هذه الليلة تشبهُ إمرأة ترقص عاريةً أمام موقد نار، النبيذ لا يقوم بمهامّه كما يجب ، لا زال االبَردُ يسكُنَني .لو ينشقُّ هذا التجويف الصخري الآن عن كأس نبيذ من " زمارين " لاختلف الأمُر كثيراً، ربما لسكنتُ قرص الشمس بلا تعب.

رفعت المرأة الجالسة على مسافة متوسطة منه كأسها مرة أخرى، رفع كأسهُ الذي امتلأ واغتصب ابتسامة من أعماقه أسكنها زاوية فمه.

غافلها بلحظه ونظر إليها بتمعن، جابت عيناه الوجه الأبيض ولما استقر أمام العنق، اعترف أن من صمَّم هذا الثوب الذي يغطي جميع الصدر ويترك جدولاً يمتد من آخر العنق إلى منتصف الصدر مفتوحاً على كل التكهنات ،لا بد أنه مُصممٌ محترف جداً، ذلك يشبه بذرة القمح حين ينشقُ منها جنينٌ في مرجِ للياسمين .ضحك في نفسه، لم يكن للياسمين يوماً مروجا.

خطر بباله أستاذه "رفعت السعدي" أستاذ اللغة العربية، لوَ كان هنا الآن لوبّخه قائلاً: ألا تعرف الفرق بين القمح والياسمين يا غبيّ ؟!

لو كان الأستاذ رفعت هنا، وقال لي ذلك، لطأطأتُ رأسي وأجبته بوجلٍ :كلاهما للرجلِ وطنٌ يا معلمي.

ابتسمت له المرأة مرة أخرى وهي تلاحظ تحديقهُ في بذرة القمح ،ابتسم لها بنصف حرارة ،وأعاد التحديق بكأسه ،خشيةَ أن تنكسر عيناه وتنحدرُ حيث بذرة القمحَ وهي تحدق به ، ما زالت تنقصه الجرأة لذلك.

جاءَ رجلٌ جلسَ مقابل المرأة، فكون الثلاثة هرماً، الرجل الوافد رأسه، رفع رأس الهرم كأسه للمرأة، فرفعت كأسها بتكلف.

ودّ أن تنتهي تلك الرقصة بسرعة، موسيقاها الصاخبة تكادُ تبددُ ما علق من النبيذ في رأسه من فرح، الأجساد التي بدأت تقفز كالقرود أفقدته مرة أخرى متعة الاكتشاف.

عكا كذلك مدينة تشبه امرأة "قال في نفسه" لكنها تشبه إمرأة تخرج من البحر وسط تلاطم الأمواج والزبد، عكا لا تتعرى إلا أمام البحر. لكن بيروت تتعرى في كل الأوقات. عهرُ المدنِ أكثرُ اغراءً من عهر النساء، وأشدُّ إيلاماً أيضاً. اكتشف هذه الحقيقة، فابتسم لتلك الحكمة التي هبطت على رأسه دفعة واحدة.

قامت المرأة تراقص الرجلُ الآخر، راقبها من بعيد، الشيء الوحيد الذي ميّزها أنها كانت قبل قليل قريبة منه، وأن بذرة قمح تحتضن جنين يسكن منبت الأنوثة والرغبة فيها.

لم تلبث قليلاً حتى عادت وامتعاض يلوث وجهها.

- كأس نبيذ " قال للنادل مرة أخرى»

- من أين تأتي بهذا النبيذ؟ "سأل النادل»

- إنه من كروم بلدة "زحلة" يا سيدي "أجابهُ النادل مبتسماً»

- مذاقه طيب، لكنهُ عَجز حتى الآن أن يلهبَ الدفء في ضلوعي .

قدمَ اليه النادل طبقاً من الفستق السوداني، قبلهُ شاكراً وهو يقول:

- قد يتكاتفان ويمنحاني قليلاً من الدفء.

هزّ النادل العجوز رأسه مبتسماً دون كلمة. النادلُ هو الشخص الوحيد في هذا المكان من يستطيع قراءتك جيدًا، خبرتُهُ الطويلة جعلته يفرق بين من يشرب فرحا، ومن يشرب وجعا.

- هناك برودة لا يستطيع بحرٌ من النبيذ أن يبددها يا سيدي

«قال النادل له»

تفاجأ بكلمة بحر، قفزَ الى رأسه بحرٌ عكا بلا مقدمات. ما الذي جعلك تأتي بالبحر إلى الحانة أيها النادل، تباً لك؛ في كلمة واحدة غرست معولاً

من الماضي في روحي وبقيتَ مبتسماً.

جاء الرجل الوافد مرة أخرى، كوَّنَ مع المرأة زاوية حادة، حاولتْ أن تقوم لكنّهُ أحاط خصرها بذراعيه وأجلسها، حاولت أن تفلتَ بهدوء لكن الرجلَ أصرّ أن يبقيها في زاوية حادة تضيق أكثر.

هن معتاداتٌ على هذا النوع من الرجال "قال يُسكتُ رجلاً شرقياً تحرك فيه" لا يعرف ما حدثَ بالضبط، لكن المرأة دفعت الرجلَ على الأرضِ حتى ترنحَ وكاد يسقط.

نظرت إليهِ بما يشبه الرجاء، قفزَ الشرقيُّ إلى رأسه مرة أخرى وبقوة.

خلّصَ المرأةَ من الرجل الذي تركها دون مقاومة، ربما قرَّر رأس الهرم آنذاك ألاَّ يخوض معارك صغيرة يبددُ فيها نشوته.

- كم تأخذين في الليلة؟

- عشرون دولاراً

- سأهبكِ إياها لو قررت أن تلحقي بي..

قال لها وهو يغادر الحانة قبلَها، ويتركها تلبس معطفها الفرو لتلحق به، سبقها إلى السيارة، ولما وقفت بباب الحانة تبحث عنه، أ ضاء الأضواء العالية لتعرف وجهتها.

فَتَحَت باب السيارة "الفوكس" ، ودخلت.

لقلب دائم الخفقان والغربة

إلى عدنان الظاهر(أبي أمثل وقرطبة) في قبضة الرحيل والذاكرة

الشاعر: محمد دله

أنا لست ادري كيف تشبهنا نساء الاندلس؟
ومقامنا في الطين مختلفُ
ندنو فيشرد جمرهنَّ
نطيع يعصي شعرهنَّ، فكيف نأتلفُ؟
عينان غائمتان بالنسرين في افلاكها الأذكار ترتجفُ
نضاحتان بسكر الأسماء
ترتشفان ندف اللون من عسل السماء
يذوب في لوز الحنين منازلاً تخبو وتنذرفُ
ومجامرٌ للورد لا تطأ الطيوب وأنما تطأ النفس
وتمر من رئتي خيولاً مشرعات أو جرس
هذي شقائق أضلعي ترعى حقول الذكريات
وذاك طيرٌ من دمي يربو ويذبل في مراوغةِ العسس
من يرفع الأشجار من شبق التراب
ومن يعيد لرجسها الدريَ عنعنة الفرس
أنا لست أدري كيف تشبهنا نساء الأند لس؟
ولم النساء هناك يرقصن الفلامنجو على نزف النخيل
ويطرن من يدنا على جنح الموشح مثل موال قتيل
في الليل،في تطوافه المبتل بالأحزان والنور النحيل
ندعوهن أن يدخلن مملكة الأيائل ،شهو ة الحناء من جرح الصهيل
سربا من النهوند يتلوه الغلس
يدني سفائنه السليلة كسرةً او شهقةً في صدرِ مئذنة من النزف الجميل
لكنّ حامية الحرس
في لحظة شوهاء من حلم الجنوب المختلس
ستعيد مأرب سيدا لنطيعه
ويضيعنا ونضيعه
لا نجم يسهر في شغاف رحيلنا
لا خمر تغمرنا بمفتتح النشيد دموعه
لا جبة العقد الفريد ولاالتوابع والزوابع
تستعيد لخبزنا المنسي نهرا خبأته ضلوعه
في بذرة الذكرى وهمهمة القبس .
أنا لست ادري كيف نحملها وتنسى الأندلس

ضوء في الدغل

لماذا تكتئب في العالم الإسلامي!

بقلم:محمد الأمين سعيدي/شاعر وأكاديمي جزائري

يبدو أنّ الفسادَ الذي تتميّز به الحياة في العالم الإسلامي قد انتقل إلى الهواء، فصار هو الآخر يثير القرف عند استنشاقه. والأسباب أكثر من أن تحصر، وأوسع من أنْ تحدَّ. مما أدّى إلى انتشار مرض خطير جدا هو الاكتئاب الجماعي. ولعلنا سنعدد فيما يلي بعض ما نراه من هذه الأسباب:

1.

في الثقافة السائدة اليوم مأزق حضاريّ كبير، فهي بقدر ما توغل في سلفيتها محاولة توثيق الصلة بالماضي لتبرر عجزها اليوم أمام الشعوب المنتجة؛ تفقد شيئا فشيئا علاقاتها بالحاضر وتطلعاتها إلى مستقبل أفضل. لكن لماذا تنحو الثقافة دوما إلى التقليدية؟ لعلّ السبب يعود إلى أنّ المشاريع النهضوية لم تتأسس على رؤية واضحة وخيارات جريئة، ولذلك عشنا طويلا ونحن نحاول التوفيق بين الأصالة والحداثة كحال من يريد مزج الماء مع النار وهو يتوهم ألا تنطفئ هي وألا يتبخّر كثير من مائه. كل هذا أنتج عقليات محدودة التفكير، إمامها رجل الدين المتطرف عادة لا العقل، وطريقها التشابه والإعادة. هل يصحّ القول الآن أنّ العالم الإسلامي هو الآخرة، وأن ما تبقى من الأرض هو الحياة الدنيا؟ ربما...

2.

من التشابه الذي هو صفة جلية في الثقافة الإسلامية المعاصرة(مع أنّ الاختلاف، أو بعضه، كان صفتها حين الازدهار قديما)؛ انبثقتْ الأحادية لتصبح عنوان الحياة، وهي تتمظهر في كل مجال بشكل منغلق دغوماتي، ومن ذلك في السياسات التي تلغي الآخر، وتضيّق على الحريات، وتنفي، بقصد أو بدونه، كرامة المواطن.

3.

ومن فقدان الكرامة صرنا مع الوقت نفقد الإنسانية ونتحوّل إلى مجرّد كائنات بيولوجية تأكل وتشرب(وبعضها لا يجد المال لكي يتناكح(بيولوجيا) أو يتزوّج بلغة المجتمع). ولأنّ الفرد منذ عقود يفقد كرامته ويراها تداس نسي طعمها، واكتفى برؤيتها تسحق وتهان، ولعله قد ألف المهانة واستطعم سياطها، فصار مندرجا في الحياة راضيا بما يمارس عليه معنويا وجسديا في بعض الدول المتطرفة كالسعودية حيث يمكن أن تجلد بسبب الرأي أو تقتل من أجل قصيدة أو «تروح في ستين ألف داهية» لأنك مختلف عن القطيع المتشابه فقط.

4.

ولأنّ الاختلاف جريمة في هذا العالم الدامي، تحوّل الصراع من مجرّد تكفير المختلف إلى ذبحه، وصارت الجماعات الإرهابية أكثر عددا من الأحزاب السياسية، وتحوّلتْ الخارطة في الشرق إلى تجمّع بشريّ للمذبوحين والمقتولين والأرامل واليتامى والمعاقين والحزانى والمكتئبين والخائفين من النوم بسبب الكوابيس والمستيقظين خوفا من القذائف الصديقة والبراميل العدوة والهاربين المتاخمين على حدود البر والبحر لعلهم يصلون إلى إنسانيتهم سالمين، أقصد إلى أبعد نقطة عن أقرب إرهابي إليهم(إرهاب الإرهاب، وإرهاب الأنظمة التي تقتل شعبها، وإرهاب الدكتاتوريين الذي يؤكدون على براءتهم من القتل وأيديهم يتقاطر منها الدم والوحشية.

5.

ولأنّ عالمنا هكذا، يفكّر كثير من الشباب في «الحرقة»(الهجرية غير الشرعية بالدارج الجزائري)، لأنهم يتنفسون هنا بصعوبة، ولأنهم يشعرون باللاجدوى وهم يعبرون العمر فارغين من العمر مفجوعين بسبب يقينهم من استحالة تحقيق الأحلام هنا، ولذا يقامرون على جسد المتوسط لعلهم يصلون أحياءً إلى ما يتصورون أنه أفضل(وهو أفضل) أو أمواتا وقد أراحهم البحر من التعب المتغلغل في الروح.

6.

ولأن عالمنا يقدس الجهل كما رأى أوليفييه اروا، سيكون العالم والمثقف أكثر عرضة للاكتئاب المرضيّ من أخيه الجاهل. لأنه سيتحوّل من إنتاج المعنى، وهو غاية كل معرفة، إلى الشهادة على موته تحت القهر والقيود ووضع الرقابة على الكتابة والفكر واللغة.

7. .....

8. .....

9. .....

إلخ إلخ إلخ..

تعبنا يا صديقي القارئ وانسحقنا وانتهى الأمر.

التمرد بالكتابة واختلاق أفق متسع للحرية

بقلم: فراس حج محمد

هل للسجن غير تعريف واحد؟ ثمة سجون مادية وأخرى معنوية، سجن في قبو أو في خيمة، أو في زنزانة انفرادية، ومهما تعددت الظروف المكانية تبقى الفكرة واحدة هي «حبس»السجين ماديا وفكريا من أجل ألا يمارس حياته الطبيعية بشكل عاديّ. إنه حرمان الشخص من أن يعيش على البديهة والفطرة، ككل الكائنات السابحة المسبحة في هذا الكون. فالسجن كفكرة إذن هو سلب الشخص السجين حريته، انتقاما ماديا ومعنويا منه، لإخضاعه للسلطة المتجبرة، وهي بهذا المعنى طريقة من طرق التكيّف القسري على طبيعة غير طبيعته.

وجدت فكرة السجن كعقاب منذ وجدت الحياة البشرية، ووجود ثنائية الحاكم والمحكوم، ففي الأساطير الموغلة في التصور الإنساني ثمة «حبوس» متخيلة داخل قمقم، أو في الجحيم، أو وادي الموت. وثمة سجون أخرى في الحكاية أو الرواية أو المقولات التاريخية، أو في التاريخ نفسه. لذا كان السجن بوصفه فكرة مناقضة للإنسانية، حاضرة كنقيض بغيض في سيرة كثير من الفلاسفة والمفكرين والمبدعين عربا وغير عرب. وأفرزت الفكرة العديد من الأعمال الأدبية، كرائعة الكاتب الإسباني سيرفنتيس «دون كيشوت»، وهنري شاير وروايته «الفراشة»، والماركيز دو ساد الذي أمضى (32) عاما في السجن كتب العديد من أعمال الروائية المهمة من قلب العتمة في السجن. وأما فيما يتعلق بالأدب الإنساني المقاوم لا يمكن إلا أن نذكر بأدباء جنوب أفريقيا الذين قاوموا سياسية التمييز العنصري، أو ما كتبه المعارضون للشيوعية داخل السجون السوفيتية.

لقد حضر السجن في القرآن الكريم في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، وفي الأدب العربي كذلك، فذاق مرارته وكتب عنه جملة من الشعراء العرب كالحطيئة، وأبو فراس الحمداني والمتنبي، وفي العصر الحديث استلهم السجن ومعاناته كثير من الأدباء العرب، من أمثال الشاعر صلاح عبد الصبور والشاعر عبد الرحمن الأبنودي، وروائيا، تناول عبد الرحمن منيف في روايته «شرق المتوسط» موضوع السجين السياسي، كما وتحدث عن الموضوع ذاته الطاهر بن جلون في روايته «تلك العتمة الباهرة» التي يروي فيها أحداثا من سجن «تزما مارت» المغربي.

أما في فلسطين وحضور السجن ومفرداته في الأدب الفلسطيني فحدث ولا حرج، فقد جرب السجن وعايشه كثير من الأدباء منذ عام 1917 وحتى الآن، ولذلك خلف السجن مدونة أدبية كبيرة زاخرة، اتخذ بعضها البعد التوثيقي، فكانت أشبه بالوثائق المكتوبة أو السير الذاتية أو المذكرات، كما فعلت مثلا عائشة عودة في كتابيها «أحلام بالحرية» و«ثمناً للشمس»، وقد سجلت فيهما، وخاصة الكتاب الأول تجربتها الاعتقالية ونقلت الكثير عن «فظاعة التعذيب الجسدي والنفسي خلال الاستجواب والحبس المتواصل في سجون الاحتلال». وكتاب الدكتور المتوكل طه «رمل الأفعى»، وغيرها الكثير الكثير. وأحيانا يتمرد الأسير على الفكرة، فيكتب وكأنه خارج الحدود والظل والأسوار، مثلما فعل مثلا الشاعر جمعة الرفاعي في سرديته «خارج الموعد» وما كتبه باسم الخندقجي في ديوان «طقوس المرة الأولى» وفي رواية «مسك الكفاية». وفي كلتا الحالتين فإن الأسير الفلسطيني يعمل على فكرة مضادة للسجن وذلك بالكتابة عنه، كأنه يواجهه ويصارعه، فيحيله نصا محبوسا بين يديه، فتتحول الفكرة من موت وإضعاف إلى فكرة أخرى موازية تعني الحياة والحرية والمقاومة.

إن السؤال الفلسفي الفكري الإبداعي الشائع بين جمهور الكُتّاب «لماذا يكتب الكاتب؟» يكون له هنا مع هذه الأعمال مبرر قوي ومسوغ يعادل الحياة ذاتها، ومن هذه الفكرة بالذات، استطاعت فكرة السجن أن تستولد كتابا كبارا، كان السجن هو دافعهم الأقوى للكتابة، تحقيقا لفكرة الانتصار المعنوية على ظروف ومواضعات غير عادلة وغير إنسانية بالمطلق، ولذلك فقد شكل أدب السجن والمعتقلات ظاهرة لافتة في أدبنا الفلسطيني، وتجدر الإشارة هنا إلى دراستين مهمتين تناولتا هذا النوع من الأدب في فلسطين؛ الأولى للباحث فايز أبو شمالة بعنوان «السجن في الشعر الفلسطيني»، والثانية بعنوان «شعر المعتقلات في فلسطين» للكاتب زاهر الجوهر، ويبين الباحثان في الكتابين كثيرا من الظواهر الأدبية والفنية المتصلة بهذا النوع من الأدب، عدا المقالات التي كتبها كثير من النقاد وتناولوا فيها بالتحليل هذه الظاهرة الأدبية.

إذن والحالة هذه وما تشير إليه إبداعات الأسرى الفلسطينيين، لا بد من النظر إلى تلك الإبداعات من منظورين متكاملين؛ الأول إنساني بحت، يندرج في سياق المقاومة الفلسطينية، باعتبارها فعلا إنسانيا مشروعا ضد محتل بغيض غاصب، والثاني من ناحية إبداعية، بوصفهم مبدعين متمردين على فكرة القيد والحبس في الزمان والمكان، لتحضر إبداعاتهم تحدث عن أرواحهم الطليقة الحرة في مجموعة كبيرة من الإصدرات والتي تشير إلى تحقيق مفهوم المقاومة بالكلمة فتسير جنبا إلى جنب مع المقاومة بالفعل النضالي المتعدد الوجوه، وما تدل عليه من تمرد بالكتابة واختلاق أفق متسع للحرية.

شعر

تكذبين على زوجك

حسن مريم

أنت تكذبين على زوجك
طوال الوقت:
تستقبلينه بلهفة طريّة
تدلّكين كتفيه الموجوعتين
بحنان وإشفاق
تسكبين له الكَرْم من
شفتيك
وتحرسين نعاسه من (بنات نعش)
هكذا تحشين حياته
بالتفاصيل الذكية
تبتسمين له على غفلة بينما تُعدّين العَشاء
تقلّمين حديقة اسمه وتسقين قلبه بالغزل الفريد
تزيّنين بروفايله بصورته كل أسبوع
تتفقّدين نجومه باستمرار
تلمّعين له غيرتك من الأطفال وزميلات العمل ونادلة المطعم البحري
تذهبين فيه عميقاً عميقاً في لحظات الجماع
تخمشين ظهره وصدره حتى تنزف الشراشف
ثمّ تستيقظين كالملسوعة صباحاً كي تغلّفي له الساندويشات المفضلة والتفاحة والقُبلة الساخنة
أنت تفعلين ذلك كلّه باحتراف وحذر
طوال الوقت تفعلين ذلك دون أن تخدشي الموسيقى المصاحبة
ودون أن تدخل الريح من ثقب غير مرئي
ودون أن يلحظ الجنازات التي تمرّ دائماً بين ابتسامتك والحنجرة
أنت تكذبين على زوجك طوال الوقت
وعلى الصغار والأهل والأصدقاء والناس أجمعين
تكذبين على الحبّ والحياة
ولكنّك في لحظات لا تكونين قد تجهّزت لها
حين ترتطمين بنفسك تلك الارتطامة القَاسية
تبكين لها وعليها بصدقٍ مرير ..!

مقهى الشعر المغاربي المعاصر

الشاعر الأخضر بركة/الجزائر

يعدّها:محمد الأمين سعيدي/شاعر وأكاديمي جزائري

قهوتنا اليوم مع الشاعر والأكاديمي الجزائري الأخضر بركة، وهو الذي يشتغل على مادة شعرية تتخذ من تفاصيل الحياة اليومية سبيلا إلى صناعة المعنى وتحقيق شعرية تقوم علاقتها بأشياء العالم على وفاق دائم وعداوة دائمة أيضا، شعرية قائمة بين تجسيد وتجريد زورقها التجريب في بحر الأشكال والتقنيات. صدر له «إحداثيات الصمت»، «محاريث الكناية»، «كيمياء الصلصال»، و»مقامات الجسد»، وجمعتْ في ديوان حمل عنوان»الأعمال الشعرية» صدر عن دار ميم، كما أنه يكتب الهايكو وله مجموعة بعنوان»حجر يسقط الآن في الماء».

اخترتُ للقارئ قصيدته الأطفال، وهي عيونٌ ترى إلى هذه الكائنات الجميلة النقية، ولكنها كذلك تصف من خلال حياتهم واقع العالم المعاصر الممزق من كل جهة. قراءة ممتعة.

الأطفال

الأخضر بركة

أن أكتب الأطفالَ،
أي..أن أجرح المخيال أكثرَ
أن أجرجر قفّةَ اللغة الفصيحة خارج القاموس، أنْ
تتطاير الكلماتُ من كلّ النوافذِ مثل وردٍ أزرقِ اللمعانِ
أن تقفَ المجرّةُ لحظةً عن ديدنِ الدورانِ، أنْ ...
تتنهّد الحيراتُ في بريّةِ الحيوانِ والأحجار.
***
لولا أنّ أطفالاً هنالكَ لم يضئْ في الفجرِ ثلجُ الروح،
لولا.. أنّ أطفالاً هنالكَ
ما بنتْ أعشاشَها الأسماءُ في شجرِ العواطفِ،
ما تدفّأ منزلٌ بطبيخ أمِّيَ،
ما أضاءَ بياضُ طبشور المدارسِ حائطَ النسيانِ،
لولا..
أنّ أطفالا يحثّون المكان على ملاحقة الفراشةِ
ضاقَ ذرعاً بالمكانِ الوقتُ.
لولا أنّ أطفالاً هنالكَ يرشقون بحيرةً بحصىَ البداهةِ
لم يشعَّ جناحُ يعسوبِ الضّحى،
أحلامهمْ..
تتحسّسَ الأشياءَ أعمقَ من مذاقِ العقلِ،
لم يسمعْ أنينَ الدّهر في نهرِ سواهمْ
لم يعلّمْ غيمةً تقليدَ كرّاسِ الرسومِ المدرسيّةِ غيرُهُمْ،
همْ إخوةُ الأشجارِ،
لا يتكلّمون إلا بابتسامات ازهرارٍ،
حزنُهمْ قمرٌ تعثّر في المياه،
يشاكسون بشمسهم خشبَ النوافذِ
يلعبون الكونَ،
يُضْجرهُم جوابُ الحكمة/
الأطفال ماءُ الدهشةِ المُنْشَتّ أبيضَ في هواءٍ أوّلٍ
***
من ليس طفلاً لا يكلّمه جمادٌ،
لا يحطُّ على حوافِّ منامه حجلُ الرؤى
من ليس طفلا أثقلتْ ممشاه أمتعةُ الكُهولةِ.
نعمةُ الهذيان همْ..
***
دمهمْ..حريقٌ يقصم الأبديّةَ/ الأطفالُ مُعضلةُ القيامة،
ليس تجرؤُ أن تنوء بحمل نشأتهم جبالٌ
صمتهمْ وطنُ الملاك،
ودائعُ الغدِ بين أيدي الحاضرِ/ الأطفالُ ليسوا لؤلؤاً متناثرا في أرض أحلام اللّحى،
ليسوا شراشفَ تحت مكواة الحروب الموسميّة،
يولدون لكي يكونوا غيرنا، لا يولدون لكي يكونوا قطّنا.
لَيسوا دفاترَ عائلات في جُيوب ذكورةٍ،
ليسوا طيورًا داخلَ الأقفاصِ تنتف ريشَ مرضاة النّهى.
ليسوا مرايا الأمس في سبّورةٍ،
لا ينتمون سوى لما سيكون، حاضرُهُمْ يُحَاضرُهُمْ
بما يملون من طيشٍ جماليٍّ عليه، الطفلُ قارعةُ الخيال
***
ليسوا أثاثا للأبوّة، أو مزارعَ في بلاستيك الوصايا،
ينهضون نهوضَ أعشابٍ مفاجئةٍ هنالكَ،
هم شهودٌ، لا مشاهدَ،
لا قلائدَ..من زمرّدِ زينةٍ في صدر مدّاح الكمال
***
ليكنْ شروقاً ما تيسّر من حريرِ حُضُورِهمْ
ليكن غروباً ما تشفّرَ من سماءِ غيابهم
هم ما تقطّر في إناء الفهم من عطر انفلات الفهم،
سكّانُ البياض
ليسوا حبال قوارب الموتى تُشَدُّ إلى صخور سلالة الماموث ..
همْ..
هوسُ القوارب بالخروج إلى متاه الماءِ أزرقَ،
أصدقاءُ الرّيح، همْ
ليسوا قوارير احتفاظٍ بالدمِ الموروثِ في أرض اختبارات النّهار
***
من حقّها الكلماتُ ألاّ تستجيبَ لمنطق الورقةْ
من حقّه العصفورُ ألاّ يطمئنَّ لمخلب الصدقةْ
من حقّهم أن يكسروا فخّار عادات الكبار
***
ما شأنهمْ
أن يمكث السلطانُ،
أو أن يسقط السلطانُ،
أو أن يشرب الشيطانُ قهوتَهُ على مرأى تطاير ريشهم إثر المعارك
بين ديكيّ الوجود: الخير والشرِّ/
الطفولةُ مأزق المعنى:
عواءُ الذئب في يتم البراري، لحظة القدمين حافيتين في الوطن السمين، دموعُ سنجاب تحيّرَ كيف يدفن جثّة العصفور في الاسمنت، خبزٌ يابسٌ في جيب محفظة الصباح/الأعينُ الملأى بأسئلة توقّفت الكواكبُ عن دورانها فيها، تسرّبُ وحْلٍ قارعةَ الطريق من الثقوب إلى حذاء النّصِّ، عاطفةُ الحجارة تحت دفء أصابع الأيتام في برْد الخراب، دخانُ جغرافيا القمامة في أنوفَ نوافذ التاريخ، صندلُ طفلة علقَتْ به صنّارة الكاميرا، بكاء الدميّة الآليّ تحت الرّدم، أمٌّ ..بينها وفمُ الرّضيع حليبُ ثدي اللّبوة المجروح.
***
لولا أنّ أطفالاً هنالكَ...
يرسمون أباً وأمّا وردتين مُطَأْطِئَيِّ
رؤوسِهمْ لا ينظرون إلى أحدْ
من شأنه أن يختلي بالروح ريحانِ الجسدْ
ولتهتدِ الأنساغُ بالألثاغ لا مرئيّةً تتسلّقُ الإمكانَ،
من شأن النوارس أن تكون هي النوارسُ
هكذا بيضاءَ، وليهدأْ إذنْ بحرٌ لينظرَ ..
كيف ينظرُ فيه أطفالٌ،
لتَحْبِسْ غابةٌ أنفاسَها تُصْغِي إلى أنفاسِهمْ في النومِ،
لو جَبَلٌ رأى
مثقال حبّةَ خردلٍ مّما رأتْ عينانِ هرولَ حافياً من دون صندلِ حكمةً كالوعلِ
ولْتذهبْ سَماءٌ إثرَهم تلدُ النجومَ إذا استطاعت في منافي لَيْلِهمْ،
ليكنْ ترابُ الأرض أثقلَ من ترابِ الفقدِ في أَرْضِ الحسابِ إذا تمكّنَ،
للمنازلِ أن تعضَّ على الأنامل طالما العتباتُ تهجرُ ظلمةَ الأبواب، تنصبُ خيمةً في التّيه،
للأمطار أن تتعلّمَ الإمطار من كبد الأمومةِ،
للنّدى
ألاّ يكون سوى ندى بلّوْر أعين صمتهمْ
لحديقة ألاّ تكون حديقةً إلاّ بهم
للغيم أن يدعَ الرّياحَ تخيطُه قمصانَ أحلامٍ لهمْ،
وليأتمرْ بأنينهم نهرُ الكلام،
عناقُهُمْ بيتُ الوجودِ وقد تَفَتّتَ بين أيدينا حصىً
***
للّيل أن يَنْصَبّ في قارورةِ المخيالِ حبراً،
أن تقودَ جنادبُ الأنفاسِ أوركسترا الدّجى،
وليتّخذْ حبٌّ قبابا من لآلئَ ضحكهمْ ليكونَ أقربَ من صراطِ الله.
لو نحلٌ تكلّم قال قلبُ الطفلِ خارطتي إلى عسلي،
وها..
أبديّةٌ..
كالقطّة البيضاء تجلس قربه لتنامَ، ولْيَتَتَلْمَذِ الشعراءُ،
حين تُمزِّقُ الحَيْرَاتُ كتّانَ النُّصُوص.
أن أكتب الأطفال،..أي
أن أترك الأطفالَ يكتبهمْ ترابٌ
لم تَطَأْهُ بعد أظلاف المجاز.

نص

عندما ينبت الزهر

بقلم: يمنى معوض

يوم.. شهر.. سنة .. لا أدري تحديداً متى نتقابل في طريق واحد، متى ينتهي انتظاري، وتأملي فيك من مسافة صمت.. متى يتاح لي أن أعترف، متى يتاح لي أن تكون أنت لي.

ولكني معك فقط لم أشعر أبداً بخيبة الانتظار، ولا شعرت أبداً بأن حبي يضيع هباءً.

معك الحب كقطعة الثلج في يوم شديد الحرارة، ممتع، منعش.. يشدني لقطعة أخرى.

كنت أسمع دوماً بأن الذي يحب يطمع في الكثير ممن يحب، ولكني على العكس تماماً أكتفي أن أراك من بعيد مرة في اليوم وأحياناً كل يومين، وأحياناً أخرى بائسة يخاصمني الحظ ويمر أسبوع كامل دون أن أراك.. ولكني حينها ألضم الأمل ببعضه يوماً بعد يوم وأتلحف به حتى يمضي الوقت .. ويمر .. وأراك مرة أخرى، فيولد الفرح فجأة في عيني ويرقص الزهر في صدري..

تمر من أمامي وتتخطاني فيجري الأمل خلفك يخطف منك رائحتك ويعود لي محملاً بها أتنفسها وأرضى، أما المرات التي نتحدث فيها - والقليلة بالمناسبة - فتكون عيدي، أرى وجهي صار جميلاً فجأة، أشعر بأنفاسي التي تتخبط في بعضها، وحديثي.. هذا لا يكون الحديث الذي أنوي قوله.. لا أستطيع أن أضم كلمة باختها.. أتفوه بكلمات مبعثرة لا تتعلق ببعضها وأجمل ما في الأمر أنك تفهم تلعثمي هذا وهذياني ذلك.

ولحظات كثيرة وأعياد أكثر تأتي علي بسببك، وفرح يهطل على قلبي كالمطر في حضورك .. وأشياء كثيرة.. كثيرة جداً تصيبني بحبك

قراءة في (موتى يجرون السماء) لموسى حوامدة

*بقلم: وجدان الصائغ

شكلت هذه المجموعة فتحاً شعرياً، أكدت انتقال الشاعر موسى حوامدة إلى أفق جديد، يمتزج فيه الشعري، بالأسطوري، بالصوفي، بالسريالي، وكأن المتخيل الشعري شاء أن يخترق برؤاه المتحدية إكسير الصور الشعرية المألوفة، لينسج نصه المتفرد المتعبد في محراب الموت.

إنه يعيد بوعي حاد ومكابدة جمالية إلى الذاكرة، الوجوه الأسطورية التي داعبت خيوط الموت، إلا أن المتخيل الشعري لا يستدعي هذه الوجوه إلا ليتحداها، فينزع عنها هيبتها المستقرة في الذاكرة الجمعية، فها هو صوت الشاعر يقف متحدياً سلطة ملك اوروك جلجامش :

حين يأتي الموت
سأرمي زهرةَ الخلود
في وجه جلجامش
وأهزأُ
أهزأُ من نصائح الأطباء.
حين يأتي الموت
لن أساومه
ليُحرِّضَ المُقرَّبين
على حفلات النواح
كُلَّما كان عددُ المشيعين أقلّ
كان ضميري أكثرَ بياضاً
وكلما كانت الدموع أقلّ
كانت أخطائي أجمل.
فإذا كان جلجامش قد انحنى أمام سلطة الموت
فان النص الشعري يكسر هذه السلطة ويتحداه
فاتحا أجنحته للخلود، ومثل هذا ينسحب على قول موسى حوامدة :
أيتها المقبرة
كم زجاجة من النبيذ يحتاج العبد ليسهَر في أرجائك
وكم حسنة لا بدَّ أن يفعلها الزائر الجديد
ليكون محطّ إعجاب الأموات؟

وقد يستدعي المتخيل الشعري وجه بينلوب المتعب من رحلة الانتظار، ليضعك أمام صورة شعرية مخضلة بالألق لوحة مرسومة بألوان الألق والضوء كاسرا بذلك عتمة ليل الانتظار والترقب، تأمل الآتي:

من منكن يا بنات
كانت تلك السيدةَ المشغولة بنسج شال مطرز بالنجوم؟

وتأمل أيضا حين يصفها :

كمًّا ربة الفجر تحطُّ أناملَهَا الورديةَ في رحلة أوديسيوس

المتن يضعك أمام وجه أدويسيوس الذي تحدى الزمن حين عاد محملا بفاكهة الحب والشوق.

وقد يثور موسى حوامدة على الأسطورة بوصفها مناخا منحازا، فيصرخ في وجهها وفي وجه حراس العتمة:

لم نُخربْ هلامية الفيزياء
وانحياز الشر في عفن الأسطورة
لم نرفع أيدينا لنمسك الغربان

المتن يستدعي الغربان ليستدعي وجه الخطيئة الاولى، وجه القاتل والمقتول معا، ليضعك مرة أخرى أمام أسطورة الراهن المعاش المعبأ برائحة الموت والدم .

ومثل هذه الصرخة الراعفة تجدها في بوح المشهد الشعري الآتي:

هناك في حقول النار
رأيت أعدائي يسرقون الكرز
هناك في حقول النار
جمعتُ أسلحتي لأقتل الخنزير
ما دلَّتني السنابل على قبر أدونيس
احترقت الشمعة والمذراة
هناك في حقول النار.

بالضرورة فان المتن يشتغل على أكثر من بعد دلالي يتأرجح بين الراهن والمنصرم وبين الواقعي الأسطوري، ليضعك وجها لوجه أمام محنة الذات الشاعرة التي وجدت في (قبر أدونيس) ملاذا وهنا تكمن المفارقة، فالذات الشاعرة لا تبحث في رحلتها المضنية في خضم حقول النار عن ادونيس بل عن (قبره) وهنا تقف في مواجهتك حزمة من التأويلات لعل أهمها هو: موت القيم وموت البراءة وموت الجمال، إلا أن إصرار الذات المتحركة داخل النص على البحث عن ادونيس يشكل رحلة جديدة خائبة باتجاه العدم، بل انك تجد تحولات الرموز الأسطورية المخضلة بالجمال والخصب والنماء - اقصد السنابل- وصيرورتها رموزا للخديعة والخذلان. لذا تجد الشاعر في خاتمة ديوانه يتخلى واعيا عن ذاكرته الموصولة بانتماءاته المتعددة حين يصم أذنيك صراخه الراعف المكتنز بأدوات النفي المتكررة بشكل لافت على مدار النص:

يا بلادي
لست موسى الفرعوني
ولستُ شعيباً
إنني أنشى الرجاء
ضيعتني أمي في سوق الصرافين
وحين عدت
كانت سيناء محبوسة في قبضة الهكسوس
رجاءً لا
توقظيني
من هلوساتي
لا تدخليني
دوار
الأبجدية
ما خنتُ
إخناتون
ولا أغضبت كليوباترة
ما بعت المسجد
الأموي
ولا زوَّرت تاريخ بترا
أنقى من البياض كنت
وكانت صروحي عامرة
قلبي اشتغال الكلمات

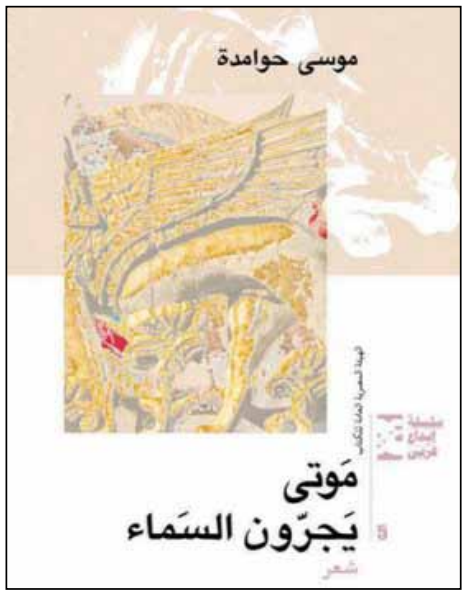

بتأثيث الحاضرة
عمَّرت خراب الكون
وما بعتُ رفاقي
ولا غازلت عاهرة
لكن المغول أفسدوا الناس حولي
فما عاد ينفعني اليقين
ولا سورة التحرير
أطوي البلاد طياً
وأعود من نقطةٍ
خاسرة.

هكذا يرسم لك موسى حوامدة في مجموعته الشعرية (موتى يجرون السماء) جغرافيته الشعرية والمكانية في آن واحد، انه يغرف الجرح ويغرف الشعر في إطار قصيدة واحدة تشظت إلى عناوين داخل الديوان الشعري، حتى لتخال وأنت تجوس فراديس الديوان الشعري بأنك أمام قصيدة واحدة يتداخل فيها التشكيلي بالشعري ليعكس على مراياه وجوهنا المتعبة في زمن العتمة والشتات.

*ناقدة عراقية وأستاذة الأدب العربي في جامعة ميتشغن الأمريكية.

نقوش على أعمدة عمّون

بقلم: طارق عسراوي

لم ينعتني صديقي بالجنون حينَ
مشيتُ فوق الثلجِ ذاتَ حلمٍ لأشربَ المثلّجات ،
فكيفَ نَعتّني بالجنونِ حين جئتُك حافياً
لأغسل خطيئة الماء !
***
تمتماتٌ، كلُّ ما سمعَ صاحبُ البيت
حين انفجرت على فَخذ الليلِ أغنيات النشوة،
و فاضَ نوراً حليبُ القَمر .
لمَ كلُّ هذا الضجيجُ إذاً، رغم صَمتِ القبلةِ و إنحباسِ النَفَس!
***
سأقولُ الحقيقةَ، لا أحد يعرفُ حجم كذبتيَ الاخيرةَ سوى خلدون،
خلدون مَضى كما مَضيتِ دونَ أثَرٍ أو شهود !
***
المحبُّ لا يُفكّر كثيراً ..!
أينَ رُشدكَ يا فتى ؟!
ربما أخفيته في ظلال شجرة التين البعيدة،
أو أن راقصةً سَلَبتهُ ذات كأس !!
***
كان مَهرُكِ غالياً !
نصفُ دينارٍ بقيمةِ عمرٍ لن يعود،
لو تعرفينَ ، كم ضَحكنَا، كم رقصنا ..!
مَنْ يأخُذُ قنطاراً ويعيدُ ذاك الليل ساعةً،
لو أستطيعُ .. لو
***
لم تنتبه للبرقِ
كيف يقدَحُ كَلّما حُكَّ حجرٌ بحجر، أو تهادلت خصلة من ضفيرة الكستناء على وجهها، وحجبت عن عينيهِ نمش الأُقحوان، ودوار باريس شاهد على مذاق القهوة واللوعة!
***
خلفَ خطوة من ظهر الحقيقة
مدّت سِرّها إليّ و قالت :
خُذ حلمي، لأملكَ العالم !
قال لي صائغ : خفيف الوزن هذا الحلم.
من تُعطني قدحاً، وأعطِيها خاتماً؟!
***
كان عصراً غائماً، حين جلست على درجات مبنى الجامعة، وقالت:
لا تخف، فُكّ ضفيرتي لأكتنز باسمك، واترك قشّ التردد للبلابل كي تعمّر عشّها، واعتل صهوة المروج الشاسعة!
فعلّقتُ ما بقي من ذلك النهار بدولابِ الثياب، وسرتُ حافياً نحو اللغة!
***
عموداً، عموداً،أصقلُ الذكرى.
ليسِ وَحدَهُم العمّونيّون من رحلوا، وبقيت أعمدة الرخام، الحبُّ، أيضاً، قد زال من اثر الكلام!

مقالات

صريح العبارة

الشعب في وجه الانقسام

بقلم: تيسير الزّبري

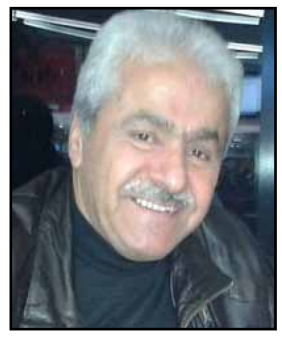

ننهي العام التاسع من الانقسام الفلسطيني وما زلنا نرفع شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، وما دامت إرادة وصوت الشعب غير مسموعة من أصحاب القرار في مواصلة الانقسام تحت مختلف الذرائع، فقد قررت مجموعات وطنية ومن كل التيارات في قطاع غزة وفي الضفة الغربية أن تخوض غمار معركة استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بكل الوسائل الديمقراطية، وبالاحتكام إلى إرادة الناس وبينهم ودونما توقف.

ما يجري ليس المحاولة الأولى، بل إن حركة "وطنيون لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية» وبجانبها تجمع الشخصيات المستقلة من أجل إنهاء الانقسام في الضفة والقطاع، وكذلك "نساء ضد الانقسام" دون أن نغفل الجهد وأوراق العمل التي أنجزتها مؤسسات بحثية مثل "مسارات»، وأخيراً ما ورد في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أيام قليلة.

حركة "وطنيون لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية"، تجد في كل المحاولات المذكورة لطي صفحة الانقسام روافد في نهر الحركة الشعبية التي تنادي بإنهاء الانقسام، وإغلاق باب الذرائع والشروط ورفاهية التلذذ بأسباب الخلاف والانتقال بين أكثر من عاصمة، واستخدام وسائل الإعلام المتاحة لأطراف الانقسام لإلقاء اللوم على الطرف الآخر دون أدنى اكتراث بمشاعر الناس ومصالحهم!

التحرك الجديد بين أبناء الوطن الجريح الواحد لن يكتفي بالمناشدة الأخلاقية لأطراف الانقسام، بل سوف يحتكم إلى الشعب في كل المدن والمحافظات، ولن توقفه أساليب المنع والقمع، ذلك أن الحركة لا تريد سوى تطبيق ما جرى الإجماع الوطني عليه وما جرى توقيعه من قبل كل الفصائل الوطنية والمستقلين في القاهرة وفي مخيم الشاطئ، والحركة تجد في الدعم والتأييد الذي تلقاه من أغلب الأطراف الوطنية، بمن فيهم مقربون من "فتح» و»حماس» ما يدفعها لخوض النضال الديمقراطي بهدف الوصول إلى غاية إنهاء الانقسام قبل اكتمال عقده المشؤوم الأول.

دون إنهاء الانقسام سوف تتمادى الحكومة الإسرائيلية في اعتداءاتها واستيطانها وسن تشريعاتها العنصرية واستعداداتها لإعلان ضم الضفة الغربية (أو الأجزاء الأكبر منها وما يسمى بالمستوطنات ومناطقC)، ودون إنهاء الانقسام لا يمكننا أن نعيد بناء مؤسساتنا الرئاسية والتشريعية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، حتى أن انتخابات البلديات الموعودة سوف تكون في جزء من الوطن دون الجزء الآخر، والخراب لم يتوقف عند هذا الحد، بل وصل إلى السلطة القضائية، إضافة إلى التوسع المرعب في تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والحصار الشامل المحيط بالقطاع ومواصلة الاعتداءات الإسرائيلية، وآخرها ما جرى في نهاية الأسبوع الماضي.

المخاطر السياسية من استمرار حالة الانقسام لا يتعامى عنها سوى قصار النظر، فالمنطقة تموج في بحر من المخاطر ومخططات السيطرة والتقسيم، وإعادة رسم خرائط المنطقة لم تعد سراً، بما في ذلك مخططات فصل قطاع غزة عن الضفة، بعد توسيع جغرافية القطاع، وإنهاء وتصفية القضية الفلسطينية وإلى أمد بعيد!

وإذا ما اعتقد البعض أن السياسة الانتظارية لما يجري في دول الجوار هي أفضل الخيارات وأن الحل للقضية الفلسطينية سوف يأتي لاحقاً، فهو صاحب الخلل في الرؤيا، ذلك أن العامل الفلسطيني سوف، ولا بد أن يكون فاعلاً في كل الأحوال والظروف حتى لا تدوسنا عجلات الحلول التقسيمية الشريرة، وتلاعب بعض الأطراف الإقليمية بالمصير الوطني، والمدخل لصد كل هذه الشرور هو باستعادة الوحدة الوطنية واستكمال بناء المؤسسات الفلسطينية بما فيها وعلى رأسها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبهذه الخطوات نكون قد أحدثنا الخلل في الميزان وأعدنا القضية الوطنية الفلسطينية إلى موقعها الصحيح.

أبيض وأسود

نعم، شعوبنا تستحق الديمقراطية

بقلم: هبه جلال- مصر

أتجنب عموماً الكتابة في الشأن المحلي لعدة أسباب أولها اقتناعي بضرورة الخروج من محدودية الصراعات المحلية بكل ما لها من خصوصية إلى رحاب السياسة الدولية والقضايا الإنسانية ذات الطبيعة العامة. وثانيها طبيعة عملي في المجال الإعلامي وما يستوجبه هذا العمل من ترفع عن المصالح وابتعاد عن التكتلات والتحزبات السياسية، تحزبات تجرد البوصلة من وجهتها وتنزع عن الهدف قدسيته. ثالث هذه الأسباب أن المشهد المصري شديد التعقيد، سمته الجدل فلا يسلم صاحب رأي حر من تهم معلبة جاهزة يرجمك بالفظيع منها من هم أكثر ملكية من الملك نفسه.

لكن مع قناعاتي هذه فقد أتى الأول من مايو بما لا يمكن أن يمر مرور الكرام، اقتحام حرم نقابة الصحفيين المصرية وما تلاه من استحضار «للمواطنين الشرفاء» وإغلاق شارع عبد الخالق ثروت حيث النقابة في مشاهد زادت المتناحرين تناحراً ودفعت بالآراء، إما إلى أقصى اليمين أو عمق اليسار، الجبهة الأولى حجتها أن أحداً ليس فوق القانون وأن تيجاناً من الريش غير موجودة على رؤوس الصحفيين، أما رواد المعسكر الآخر فيتحدثون عن غياب المعالجة السياسية في طريقة تنفيذ القانون وانتهاج الداخلية لأسلوب البلطجة الشرعية، ووسط هذا وذاك اختفت مساحات الاتفاق.

قد تكون السلطة الرابعة في مصر ترزح تحت وطأة فوضى تشريعية وأخلاقية وسياسية غابت في خضمها المعايير المهنية وربما يذهب البعض بعيداً حد القول إن تيارات سياسية تمكنت من مقاليدها، لكن إذا كان هذا كله صحيح فالدولة أصابها ما هو أخطر، باتت تخشى الكلمة وتخطئ ظناً أن هيبتها تحفظ بالبطش.

المشكلة ليست فقط في التعدي السافر على قدسية نقابة تأسست عام 1941 وتعد ثاني أقدم النقابات في مصر ولا في محاولات تركيع كيان اكتسب سمعة على مدار العصور والأزمنة بكونه شوكة في خاصرة النظم، كل النظم. إنما الأزمة الحالية بين النقابة ووزارة الداخلية تعيد فتح ملف انتفاض شريحة كبيرة من الشعب ضد النظام الحاكم في مصر قبل خمس سنوات في ظل جملة من الملابسات، لعل أبرزها هو إطلاق يد الداخلية وإعطائها صلاحيات واسعة في الشارع المصري بحيث باتت رقاب البسطاء في يد الأمين وتحول حاميها إلى حراميها.

هناك من يصر على ضرورة الضرب بيد من حديد في بلاد لم تمارس شعوبها الديمقراطية ولا تألف احترام القانون أو تعرف ثقافة تقبل الاختلاف، في هذه المجتمعات يحاسب الشخص عندما يفكر خارج السياق الجمعي أو يقدم على ما هو أخطر، يختلف، فالفكرة نواة تغيير والتغيير للأنظمة الديكتاتورية دوامة تبتلع الجاه والمال وتضيع في جنونها العروش بغير رجعة.

« نحن غير مستعدين للديمقراطية»، كلمات يرددها على مسامعنا من وهبوا أنفسهم لوأد بشائر التغيير، بعضهم يقولها صاغراً عن إيمان واقتناع، فيما أخرون قدروا منافع بقاء الحال على ما هو عليه، والحقيقة أن هذا هو مربط الفرس والإشكالية الفكرية الحقيقية المطروحة منذ أن انتفضت شرائح واسعة من الشعوب العربية في 2011، فلا شك أن تلك الثورات لم تجلب الربيع لشعوب تمنته وبذلت في سبيله الغالي والنفيس، ولا يجادل أحد أن ما تلا تلك الثورات هو فوضى عمت أركان الخريطة العربية من أقصاها إلى أقصاها، وأن الدول التي شهدت تلك التجارب تضرر اقتصادها وشهدت انفلاتاً أمنياً وأخلاقياً جعلها أسوأ حالاً مما كانت عليه قبل تلك الأحداث، فعلى من يقع اللوم؟ هل يدفعنا مرار الحال إلى الكف عن محاولات استكشاف ما هو أفضل؟ وهل نستحق هذا الأفضل؟ هل نحن في طريقنا للانصياع لفكرة أننا كشعوب عربية لا نستحق الديمقراطية لأننا طائفيون وسلبيون ومتطرفون والقائمة تطول؟؟؟

صحيح أننا وقعنا منذ زمن بعيد فرائس سهلة لسطوة تطرف بات آفة مجتماعتنا، وصحيح أننا مازلنا نقتتل بسبب إيمان لا يتزعزع لدى كل منا بأفضليته وأحقيته في خلافة دولة شاخت قبل الأوان، وأننا آلفنا التواكل حتى صار العمل والاجتهاد نسياً منسياً لكن قتامة الصورة لم تفلح ولا مرة في تغيير اقتناعي بإجابة بقيت وستبقى كما هي: «نعم نحن نستحق الديمقراطية».

أنا أتصور أنني وغيري نستحق ما هو أفضل. نستحق علماً وحرية ليست بدخيلة على أي إنسان وحقوقاً غير منقوصة تتيح لنا أن نكون كما أردنا وأن نمارس حقنا في الاختلاف دون أن نتهم بالتآمر والتحريض أو ما هو أسوأ، العمالة. وأن نشارك في صناعة مصائرنا بدلاً من أن نساق نحو مجهول غامض. السبيل الوحيد لتحقيق كل هذا هو الانتقال نحو الديمقراطية فكلما ازداد واقعنا سوءاً صارت الحاجة للتغيير أكثر إلحاحاً، وبات ذلك التغيير هو الطريق الوحيد للعيش حتى إن رافقته الفوضى لبعض الوقت، فتلك فوضى ستفضي حتماً وفي النهاية إلى نظام.

سموني حالمة إذا شئتم، لكن لا تنسوا أنه لولا الحالمون ما كانت الأمم لترتقي.

روى في الفكر والسياسة

"المرأةُ الأمُّ والقمرُ الأُنْثَوِيُّ.. والرَّجلُ الأَبُ والشَّمسُ الذُّكوريَّة "

بقلم: رائد دحبور

أوَّلُ ما التفَتَ الإنسانُ في حضارات الشَّرق القديم إلى القمر وسحره وأطواره، هلالاً ومن ثمَّ بدراً يُشَعْشِعُ في ظُلمات اللَّيل السَّاكن البهيم – وكانتْ حضاراتُ الشرق القديم منذ سبعة آلاف إلى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، وامتداداً لحضارة العصر الحجري – الَّتي تمتَدُّ إلى حدود مئة ألف سنة قبل الميلاد حسب تقديرات علم الآركولوجي - والَّتي مثَّلتْ على سواحل المتوسِّط في فلسطين وسوريا وفي بلاد الرَّافدَيْن البؤرة الحضارية والثَّقافيَّة والميثلوجيَّة – الأسطورة الدِّينيَّة - الأولى ومنها انتشرَت غرباً إلى جزيرة « كريت « في المتوسِّط وإلى بلاد الإغريق وتمركزت في « دِفْنا « بجانب مدينة أثينا حاليّاً ثمَّ انتشرت في جنوب أوروبا ووسطها وشمالها قبل أنْ تواصل رِحلتها عائدةً حتَّى أواسط آسيا وشرقها وجنوبها ، وقد مثَّل القمرُ بشعشعَة نوره السَّاحر مُتخلِّلاً ظُلمات اللَّيل دونَ أنء يختلط فيها، ودون أنْ يمحوها تماماً كما تفعلُ الشَّمس في النَّهار، وارتباطه بالفصول والخصب والعطاء في نظر تلك الثقافات البدْئيَّة، وبأطواره وأحواله المختلفة من هلال إلى بدر مُكتَمل ومن ثمَّ إلى هلال فغياب ومن ثمَّ إلى انبثاق من جديد كدالَّة على الزَّمن، وكشبيه صنْو لرقَّة المرأة وجمال تكوينها وأطوارها وتبدُّل مظاهرجسدها بشكل معقَّد لافتْ عند البلوغ وعند الحَمْل، وكذلك بدورَتها الفسيولوجيَّة – الدَّورة الشَّهرية – التي تشبه دورة القمر في أبراج السَّماء عبر ثمانية وعشرين يوماً من الشَّهر، كمعنىً من معاني القابليَّة المتجدِّدة لإخصاب بذور الحياة وانبثاقها من جديد.

وقد كان لتأثير هذه النَّظرة إلى القمر أنْ اعْتُبِرَ بمثابة - الأمِّ الكبرى – كنظير للأنثى وعطائها وحيازتها على مكانة الرِّعاية كأمٍّ وأصل لانبثاق الحياة من رَحْمها ورفدها لاستمرار حياة الأطفال حيث ترضعهم حليباً سائغاً من ثدْيَيْها، واضطلاعها بأدوار الإنتاج الزِّراعي بعدَ زراعة الحنطة والبذور وبعدَ الانتقال من مرحلة اعتماد الإنسان في غذائه على اصطياد الطَّرائد البرِّية عندما كان يسكن الكهوف، وهي بذلك أمُّ الآلهة الذُّكوريَّة وأصلُ كلِّ شيء.. فكانتْ « عشْتَارْ « في ثقافة أوغاريت وفي ثقافة شعوب الشرق القديم و « عناة « في ثقافة الكنعانيين و « اللات والعزَّى ومناة « في ثقافة الأنباط وقبائل الجزيرة العربيَّة، و « أثينا « في ثقافة الإغريق.

تحكي لنا أحدُ الأساطير اليونانيَّة – وكذلك بعضُ أساطير شعوب الشَّرق – واصفةً لنا انتهاء عصر حكم الأمّ الكبرى « عشتار في بابل وأثينا في اليونان « وبالتَّالي انتهاء عهد مملكة النِّساء – الأمازيَّات – حيث كانت تلك المملكة حكراً على النِّساء دون وجود الذُّكور، إذْ كانت نساءُ المملكة ينتقلْنَ إلى المناطق المجاورة لمعاشرة الرِّجال لغاية الإنجاب ومن ثمَّ يعدْنَ إلى مملكتهنَّ فَيَقْتُلْنَ الذُّكورَ من المواليد ويُبْقِيْنَ على الإناث، كي تبقى مملكتهُنَّ بلا ذكور أو رجال !! وكيفَ أنَّ « حمورابي « في بابل قد تحالَفَ مع الإله الذَّكر « مردوخ « لإنهاء سلطة الأمِّ الإلهيَّة الكبرى الَّتي أنجَبَتْ الآلهة الذُّكور، وكيفَ أنَّ أهالي « دِفْنا « في اليونان قد فاجأَهُم انبثاق شجرة زيتون باسقة كبيرَة من العدَم وبجانبها ينبوع ماء متدفِّق، فذهبوا إلى عرَّافَة دفنا يسألونها فقالت لهم: ابنوا مدينةً في المكان وسمُّوها باسم الآلهة لأنثويَّة والأمِّ الكبرى وباسم أُنثويٍّ هو « أثينا « كي تدومَ سُلْطَتُها، فما كانَ من الرِّجال إلَّا أنْ أخضَعوا الأمرَ للتصويت، وبكوِّنهمْ أكثرَ من النِّساء في « دفنا « فقد فازوا بتحويل « أثينا « إلى إله ذكر معبود دونَ الأمِّ الكبرى وبتحويل الإهتمام إلى إله الشَّمس رمز الذُّكورة عوَضاً عن آلهة القمر رمز الأنوثة، وبذا تراجعت مكانة النِّساء واحتلَّ الرَّجُل مكانَ الأفضليَّة منذ بضعة قرون من الزَّمن قبل الميلاد، وتحوَّل التقويم إلى شمسيٍّ بدلَ أن يكون قمريّ.

ثمَّ جاءَت الدِّيانة اليهوديَّة – وكاستعارَة في كثير من جوانبها من ثقافات شعوب الشَّرق الأدنى الكبير – لتؤكِّدَ في سِفْر التَّكوين على مكانة الرَّجل فوق المرأة، ولتجعلَ من المرأة جزءً مُشْتقّاً من ضلْع الرَّجل، بدلَ أنْ كانت أصل الحياة في ثقافات ما قبل تدوين وكتابة التَّاريخ بالأبجديَّة الآراميَّة – لغة كتابة التوراة الأولى الَّتي اعتمدَ عليها المؤرِّخونَ فترةً طويلةً من الزَّمن كمصدَر مكتوب بالابجديَّة لتاريخ الشَّرق القديم، قبلَ حلّ رموز الكتابات الهيلوغرافيَّة والمسماريَّة بحلول نهايات القرن السَّابع عشر الميلادي والَّتي أعطتنا صورة مغايرة للرِّوايات التوراتيَّة عن تاريخ الشَّرق – وقد حاولت المسيحيَّة قبل ذلك ومن خلال إبراز مكانة مريم العذراء - كأمٍّ للمسيح الإله - العودةَ إلى أصول تلك الثَّقافات العميقة فيما يتعلَّق بتقديس الأمّ الكونيَّة الكُبرى، وعاءَ الآلهة.

لقد كانت عاطفة وسلطة الأمومة والنَّظرة إلى المرأة وإلى مفهوم الأنوثة في ثقافات الأمم القديمة عاطفةً تلقائيَّة أصليَّةً – وهي أساسُ استمرار الحياة وخصبها – قبلَ أنْ تتقدَّم عليها سُلطة العاطفة الأبويِّة الَّتي تأتَّتْ نتيجة مفاعيل التربية الأخلاقيَّة ونتيجة مفاعيل الصَّقل الاجتماعي والسُّلطوي عبر التَّاريخ.. وربَّما أنَّ المجتمعات الإنسانية تعود راهناً ومنذ وقت ليسَ بقريب إلى حالة من التوازن تُعطي لمفهوم الأنوثة معانٍ وأبعاد غير تلك الَّتي فرضتها مفاعيل النِّزاعات بين الأساطير الميثولوجيَّة قديماً، وربَّما أنَّ سلطة الأديان الكهنوتيَّة قد اضطرَّتْ مؤخَّراً إلى مُجاراة ذلك مُكرَهة.

هل شعار تحديد العلاقات مع إسرائيل قابل للتطبيق؟

بقلم: نبهان خريشة

في الخامس من آذار مارس 2014 قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير تحديد العلاقة مع إسرائيل بكافة أشكالها، رداً على إدارة إسرائيل ظهرها لكافة الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية، وفي مقدمتها اتفاق أوسلو والتعامل بانتقائية في تطبيق ما هو في مصلحتها في هذه الاتفاقيات، والتنكر لما هو ليس كذلك.. وطالب المجلس المركزي بصفته هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية مسؤولة أمامه لتنفيذ قرارته!

إذن لماذا لم تنفذ «التنفيذية» قرارات «المركزي» بعد مرور أكثر من عامين على اتخاذها؟ وهل قرار تحديد العلاقة الفلسطينية مع إسرائيل مجرد شعار ام يشكل استراتيجية ؟

ان منظمة التحرير غير قادرة على تنفيذ قرارات مجلسها المركزي، والمجلس نفسه يدرك أن قراراته غير قابلة للتنفيذ، ولكن التلويح بالإقدام عليها بالتضافر مع خطوات أخرى، كالحصول على اعتراف من الأمم المتحدة بدولة فلسطين كعضو مراقب، والعمل على إعداد ملفات لجرائم إسرائيلية إلى محكمة الجنايات الدولية، وغيرها من التحركات على الساحة الدولية، التي كان آخرها المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام، ليس أكثر من تكتيك قد يشكل عوامل ضاغطة على إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات بأجندة تلبي حداً معقولاً من المطالب الفلسطينية!

ومما يعرقل إمكانية «تحديد» العلاقات مع إسرائيل (ولو جزئياً)، أن الظروف الإقليمية لا تسمح لمنظمة التحرير بالإقدام فعلاً على خطوة راديكالية كتلك، فالأزمات والحروب الأهلية التي تعصف بالعرب ووقوف القيادة الفلسطينية أحياناً إلى جانب هذا في مواجهة ذاك، أدى إلى تآكل الاهتمام العربي الإعلامي والجماهيري بالقضية الفلسطينية، ووصل الشأن الفلسطيني إلى أدنى درجة من درجات سلم اهتمامات وسائل إعلامية عربية كثيرة، وفي احيان كثيرة فقد الخبر الفلسطيني الاهتمام الذي كان يحظى به في السابق، ناهيك عن نشوء تحالفات لقوى عربية تضم إسرائيل، لا تجرؤ السلطة الفلسطينية على مناهضتها لإعتبارات تمويلية، وباتت تلك القوى تمارس الضغط على السلطة لصالح إسرائيل.

يضاف إلى ذلك كله أن منظمة تحرير ما بعد أوسلو ليست هي ذاتها ما قبل أوسلو، فخلال السنوات العشرين ونيف التي مضت، جرى ضعفت المنظمة على حساب السلطة، التي عندما احتاجت إليها في المعركة الحالية لتحديد العلاقات مع إسرائيل والتعامل بالمثل بشأن الاتفاقيات الموقعة معها لم تجد سوى «هياكل من قصب»!

ولعل الأهم من ذلك أن إسرائيل تنظر إلى اتفاق أوسلو على أنه اتفاق «استسلام» وليس اتفاق «سلام»، وهي تدرك أن ميزان القوى عسكرياً واقتصادياً وسياسياً يميل لصالحها، ولهذا لماذا تتنازل للفلسطينيين بالموافقة على حل الدولتين بينما تجد في الظروف الدولية والإقليمية السائدة فرصة تاريخية لتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس لخلق واقع ديمغرافي جديد يقف سداً بوجه أي حل للمسألة الفلسطينية في المستقبل؟!

إلا أنه من المؤكد أن القضاء على السلطة الفلسطينية ليس هدفاً لإسرائيل إلا أن ما يجري على الأرض هو محاولة منها لإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية بما يتفق ومشروع رئيس وزرائها الأسبق مناحيم بيغن في العام 1977 والذي قضى «بتشكيل حكم ذاتي إداري فلسطيني محدود».

ومن المؤكد أيضاً أنه لا يمكن فلسطينياً مقاومة المخططات الإسرائيلية دون مراجعه جادة لأسباب الضعف الداخلي، التي لا ينتطح فيها عنزان على أنها تعود لحالة الانقسام، ولسياسة الإقصاء، ولتغليب المصالح الشخصية، ومن المهم أيضاً إعادة تمتين منظمة التحرير كي تتمكن لجنتها التفيذية من تنفيذ قرارات مجلسها المركزي.

إضاءات

تصريحات صادمة

بقلم: سامي سرحان

هل ما زال عند بعض الإسرائيليين بقية من ضمير وبقية من جرأة في مجتمع اتخذ طريقه نحو اليمين والتطرف. لقد قد جاءت تصريحات نائب رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي صادمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية وحكومته اليمينية المتطرفة.

قال نائب رئيس الأركان دون مواربة وعلناً وهو في موقع المطلع على الأحداث وفي موقع المسؤولية الأمنية: إن تصرفات بعض الإسرائيليين اتجاه الفلسطينيين تشبه تصرفات النازيين اتجاه اليهود في ثلاثنيات وأربعينيات القرن الماضي. سبق تصريحات نائب رئيس الأركان تصريحات مماثلة لرئيس الأركان وإلى حد ما لوزير الحرب يعلون، وقامت قيامة نتنياهو وشركاؤه في الحكومة وطالبوا بإقالة وزير الحرب ورئيس الأركان، واليوم نائب رئيس الأركان.

واللافت أن التصريحات الصادمة لنتنياهو تأتي من المؤسسة العسكرية التي يقع عليها الحفاظ على احتكاك مباشر ويومي بالشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال وهو من يقوم بحماية المستوطنين والمستوطنات في اعتداءاتهم على المواطن الفلسطيني في الطرقات والقرى والبلدات والمدن الفلسطينية ويؤمن حركة المستوطنين بتوجيهات مباشرة وصريحة من رئيس الحكومة نتنياهو وأركان حكومته اليمينية.

لا قيمة عملية لسحب هذه التصريحات أو الاعتذار عنها، فالكلمة بعد أن تقال كالطلقة عندما تخرج من فوهة البندقية تصيب هدفها، ولا مجال بعد ذلك لعودتها إلى مكانها الذي انطلقت منه. الغريب أن نتنياهو طالب نائب رئيس الأركان بسحب تصريحاته وقال إن هذه التصريحات تسيء وتقلل من شأن المحرقة التي ارتكبها النازي بحق اليهود في القرن الماضي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نتنياهو يتخذ المحرقة تجارة ودعاية وحالة خاصة. يستخدمها المسؤولون الإسرائيليون تجاه الفلسطينيين وغيرهم ممن يقولون. كيف يمكن لشعب ارتكبت بحقه أبشع الجرائم كالمحرقة أن ترتكب مثل هذه الجرائم بحق شعب آخر، فالمحرقة لا تبرر حرق اليهود للفلسطينيين ولا قتلهم ولا تدمير ممتلكاتهم ولا سلب أرضهم ولا اعتقالهم ولا سجنهم عشرات السنيين والمؤبدات.

لقد هزّت هذه الجرائم التي ارتكبها المستوطنون وبعض أفراد جيش الاحتلال الإسرائيلي ضمير بعض من لديه بقية من ضمير في المجتمع الإسرائيلي ولعل نائب رئيس الأركان واحد من هؤلاء. ولعل المجتمع الدولي يصحو من غفلته ليسمع وليرى ما قاله وشاهده نائب رئيس الأركان الإسرائيلي من جرائم يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ويتحرك لإنقاذ الشعب الفلسطيني من كارثة محققة شبيهة بكارثة المحرقة التي وقعت لليهود على أيدي الحكم النازي.

آخر كلام

مَن يُصغي؟!

بقلم: أحمد زكارنة

من يُصغي للأثرِ المنحوتِ على كفّي؟
لهذه الأرضِ، وهي تصعدُ من جديد.
حجراً علىٰ حجرٍ، تنسجُ مفردةَ المدى
حُلماً ذاهباً، وآخَرَ آتيا
اللوزَ الأخضرَ، والندى
***
من يُصغي لطفلٍ
يرقبُ هلالَ العيدِ،
«دراجةً تصعدُ الأحلام
عيديةً من أبٍ جدَّ ليجد
أُمّاً تصنعُ الحلوى، كعكةً"
وملابسُهُ ممزقة
***
مَن يُصغي لراعٍ،
تمرَّدَ نايُهُ وعزفَ حزنَهُ الأخير
صعدَ جرحَهُ
أمواجَ حلمه
أرضَ نخلِهِ،
تنكَّرَ لأوجاعه
فباتَ الشاهدَ والشهيد.
***
مَن يُصغي لكوكب، يَبكي أهلُهُ الغدَ
كنغمةِ إيقاعٍ تحنُّ إلى أخطائها المدربة
قبطانٍ أتتهُ الرِّياحُ بما لا يَشتهي
***
مَن يُصغي لإله تمثّلَ وردةً في كفِّ الرِّيح
شاعراً تمثّل، محارباً تمثّل
عاملاً، موظَّفاً، فلاحا
بائعاً متجوِّلاً، مسّاحَ أحذية
حاكماً تمثّل، محكوماً تمثّل
قاتلاً، وقتيلا.
***
مَن يُصغي لساعي الْبريد،
وهو يوزِّعُ الْوَجعَ الدَّائري،
المستطيل، لِنكتبَ معاً هذه القصيدة
بصياغةٍ أخرى، لمعنى القصيد

الحدث الفلسطيني
صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله – الماصيون – عمارة سحويل – الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: 9717 297 2 970+
فاكس: 9719 297 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني
idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

الحدث للسيارات
www.alhadath.ps

المبادرة الفرنسية واحتواء أمريكا والرباعية لها

بقلم: نبيل عمرو

من أهم المزايا الاولية للتحرك الفرنسي تجاه الملف الفلسطيني الإسرائيلي، تحفيز الرباعية الدولية التي غفت طويلاً، واستيقظت بحيث من المنتظر أن تصوغ تقريراً، يرجح أنه سيكون شديد اللهجة تجاه الاستيطان، ومن أجل التوازن، سينتقد السلطة الوطنية على ما تقوم به من تحريض، وعدم القيام بجهود حاسمة لوقف المبادرات العنفية التي استمرت على مدى العام الماضي.

وقد نشهد سباقاً بين التحركين الفرنسي والرباعي وسيكون ذلك مبدئياً لمصلحتنا كفلسطينيين، تمادى العالم خلال السنوات الماضية في إهمال قضيتنا مقابل الاتجاه إلى معالجة القضايا الأكثر سخونة.

دخول الرباعية على خط المقترحات السياسية ربما يكون نوعاً من الدخول الأمريكي إلى الحلبة من أجل إمّا تهميش المبادرة الفرنسية أو احتوائها في أطار الرباعية، ما يمكن الولايات المتحدة من وضع سقف يلائمها لهذه المبادرة، فما زالت الولايات المتحدة رغم عدم الود بين إدارة أوباما ونتنياهو، غير متشجعة للمبادرة الفرنسية وإذا كان لابد من مؤتمر دولي، فلا بأس من أن يتم على غرار مؤتمر أنابوليس الذي كان مؤتمراً وداعياً لإدارة بوش الابن، وتقرر في حينه أن يُعقد مؤتمر مماثل بعد فترة في موسكو، وها قد مرت تسع سنوات على ذلك المؤتمر دون أن يعقد مؤتمر موسكو ودون أن يؤدي أنابوليس أي دور فعال في تحريك المسار الفلسطيني الإسرائيلي.

المتوقع وفق قراءة موضوعية لتجارب الماضي مع المبادرات، أن تجري محاولة لإدخال الأفكار الفرنسية الأولية في عملية من الأخذ والرد لتخفيف حدة ما لا ترضى عنه إسرائيل، تحت حجة إغرائها لاتخاذ موقف أقل تحفظاً، ولأن إسرائيل رفضت المبادرة الفرنسية وكانت قد رفضت من قبل كل المبادرات والتحركات بما فيها الأمريكية، فإن استرضائها لتخفيف صيغة رفضها ستكون حتماً على حساب الإيجابي من الأفكار الفرنسية.

التكتيك الإسرائيلي في التعاطي مع المبادرات الدولية روسية كانت أم أمريكية أم أوروبية أم عربية، صار محفوظاً عن ظهر قلب، فهي ترفض بصورة قاطعة مبدأ تحريك الملف بمبادرة من غيرها، وتقوم بأوسع عملية تحريض ضد المبادرة من خلال التهديد بأن المضي بها يلغي احتمالات المفاوضات الثنائية، التي هي السبيل الوحيد لبلوغ حل فلسطيني إسرائيلي، وإذا كان لا بد من تدخل دولي فمجاله الوحيد إيصال الطرفين إلى مائدة المفاوضات دون شروط أو أسقف توضع لهذا الغرض، وهذا التكتيك استخدم بنجاعة وحقق نتائج ملموسة سواء على صعيد إحباط الحماسة الأمريكية لفتح الملف في عهدي بوش وأوباما، أو على صعيد مجلس الأمن حين كانت أمريكا تتدخل بالنيابة عن إسرائيل في صياغة القرارات أو البيانات التي تصدر عن مجلس الأمن، ورغم الأخذ بكل ما يطرحه الأمريكيون، إلا أنهم لا يتقيدون ولا يلتزمون بدعم القرار الذي فرغوه من مضمونه، وإسرائيل التي تدرك حرج موقفها الدولي خصوصاً من موضوع الاستيطان، إضافة إلى يقين العالم بأنها تمنع أو تعارض كل جهد لإحياء مسيرة سلام فعالة مع الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل تتجاهل هذه الحالة الدولية المحرجة فترد عليها بمزيد من العناد والصد كي ينصرف الجهد كله نحو استرضائها وتسجيل نقاط مهمة لصالحه، غير أن توقع مردود ملموس لجهد الرباعية المتحاور مع المبادرة الفرنسية، يبدو غير مضمون بحكم الظرف الذي لا يخدم أي توجه جدي لبدء المفاوضات من أجل الوصول إلى حل، ذلك أن الانتخابات الأمريكية تشكل العامل الموضوعي الأهم لتجميد أي جهد لا ترضى عنه إسرائيل، وبالتالي فإن حوار الرباعية مع الفرنسية لن يتقدم بوتيرة فعالة خصوصاً وأن أمريكا هي سيدة قرار الرباعية، ومن يقوى على التصادم معها إذا ما قررت، وهي بالتأكيد قد قررت، إبطاء الوتيرة وتخفيض الأسقف، وسيتفهم الفرنسيون وباقي أطراف الرباعية هذا الموقف الأمريكي وفق منطق دعونا ننتظر لنرى من سيجلس على مقعد البيت الأبيض بعد شهور.

رغم ذلك كله فإننا كفلسطينيين كسبنا نقطة مهمة في صراعنا السياسي والديبلوماسي مع إسرائيل، ولكي تتطور إلى نقاط أخرى فالأمر يتطلب إلى جانب التحرك مع الأشقاء والأصدقاء نظرة أكثر وضوحاً وسلوكاً أكثر فاعلية لبيتنا الفلسطيني الذي إن لم يصلح حاله فسنكون كمن يصب ماءً في إناء مثقوب.

سياسيا

مروان البرغوثي:
لاعادة صوغ العلاقة مع دولة الاحتلال

خالد فرّاج

لا من مكتب فاره في رام الله، ولا من غرف الفنادق في العواصم، ولا من غرف المفاوضات، كتب القائد الوطنيّ وعضو اللجنة المركزيّة لحركة «فتح» مروان البرغوثي مقاله إلى شعبه، بل من الزنزانة رقم 18 في سجن هداريم الواقع على الساحل الفلسطينيّ. وبقي عبر الكتابة يتفاعل مع تعقيدات قضية شعبه منذ أربعة عشر عاماً على وجوده في سجون الإحتلال. كتب وشخّص واقترح ووضع النقاط على الحروف والتقط صعوبة المرحلة وتعقيداتها المحليّة والعربيّة والإقليميّة والدوليّة، ثم قدّم، رغم قتامة الأوضاع وتشابكها، تصوراً لآليات الخروج من هذا المأزق الذي تمرّ به القضية الفلسطينية.

كتب مروان البرغواثي من زنزانته مقالاً خصّ به «مجلة الدراسات الفلسطينية» في عدد ربيع 2016، تحت عنوان: "نحو توليد نخبٍ سياسية جديدة"، واستهلّه بالقول: «التاريخ محكوم بالسير قُدماً، ومن الخطأ القاتل الوقوف عكس إتجاه سير التاريخ ومقاومة الشعوب للإستعمار والظلم والقهر والعبودية والإستغلال والإعتداء على الكرامة الإنسانيّة، عناصر كلها تتفق مع هذا المسار الطبيعيّ. وبالتالي، فإن علاقة الشعب المستعمَر والمقهور بالاستعمار الكولونيالي هي علاقة رفض ومقاطعة ومقاومة بمختلف الوسائل والسبل، وليست علاقة تعايش وتهادن».

هكذا، نظّر مروان البرغوثي من سجنه للواقع انطلاقاً من جدليّة علاقة المستعمِر مع المستعمَر، التي أساء البعض تفسيرها واستخدامها بالرهان على التغيّر التلقائيّ للكولونياليّة، بمجرد تقديم هذا الإستعمار لنوايا حسنة أو تكرار إعلانه إن "السلام خيار استراتيجي" إلى ما لا نهاية، أو بالذهاب إلى المفاوضات الثنائية السريّة والعلنيّة. فقد تحدّث المراهنون عليه عن رأي عام إسرائيليّ ودوليّ داعم للتعايش والسلام، من دون التوقّف عند مفهوم التعايش والسلام الذي يحاول المحتل فرضه وتعميمه، مغفلين جوهر الصراع وطبيعة هذا النوع من الإحتلال الكولونياليّ الإقصائيّ.

لا بد من إعادة صوغ العلاقة بين محتلٍّ وشعبٍ تحت الإحتلال، بعدما فشلت العلاقة التي إستندت بصورة أو بأُخرى إلى فكرة التفاوض كخيار إستراتيجيّ. فشلت بسبب تنكّر دولة الإحتلال لها طوال ربع قرن من الزمن. ولا يحتمل إعادة صوغ هذه العلاقة إلاّ الوقوف على لغةٍ واحدة، تقارب لا مشروعية الإحتلال، معلنةً رفض السيطرة على شعبٍ وحرمانه من حقه في تقرير المصير، فضلاً عن عدم التنازل عن حقّ شعبٍ تحت الإحتلال في استخدام كلّ الوسائل التي تمكّنه من إنهاء الإحتلال.

ركّز البرغوثي على هبّة الشباب وتمردهم /نّ، وضرورة تحويل هذه الهبّة إلى انتفاضة شعبيّة تشارك فيها قطاعاتٌ شعبيّةٌ واسعةٌ، وتتلاءم مع أوضاع المرحلة، معتبراً أن إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنيّة هما شرطان أساسيّان لإستنهاض الشعب والإنتقال إلى طور الإنتفاضة.

وتحدّث أيضاً عن شرطٍ أخر لا يقلّ أهمية عن شرط تحقيق الوحدة وإنهاء الإنقسام، وهو يتمثل في إستعادة خطاب حركة التحرّر الذي لا بدّ أن يركّز على إنهاء الإحتلال والتبعيّة للمحتلّ، وبناء تحالفات مع القوى المناهضة لإستمرار الإحتلال. ومن ذلك، أراد البرغوثي توضيح مسألة مهمة: منذ توقيع إتفاق أوسلو، ساد خطابٌ رسميّ غير مشتبك مع فكرة الهيمنة والسيطرة الكولونياليّة، يروّج للتعايش والسلام والمفاوضات والتنسيق الأمنيّ، في الوقت الذي يتغلغل فيه الإحتلال ويتعمّق الإستيطان وتتفاقم حال السيطرة على تفاصيل حياة الشعب. هذا الخطاب السياسيّ يتناقض جوهرياً مع خطاب التحرّر الوطنيّ الذي يهدف إلى الخلاص من الإحتلال وعلاقة التبعيّة.

بناءً على ذلك، تساهم العودة إلى الخطاب التحرريّ الوطنيّ والتمسّك به في تحرّرنا من أعباءٍ ومهماتٍ حوّلت السلطة إلى وسيطٍ بين المواطن وسلطات الإحتلال. فقد نزعت هذه المهام عن أدوار السلطة المحدّدة في إتفاق أوسلو وعن مرجعيتها المتمثّلة بـ"منظمة التحرير الفلسطينيّة"، كلّ صفات وخصائص حركة التحرّر الوطنيّ. أضعفتها بصورة كبيرة، وحوّلت "منظمة التحرير» إلى شاهد زور. غير أن دور السلطة الذي لا يرتكز إلى أيّ نوع من أنواع السيادة، قاد ولا يزال يقود إلى قمع الحريات العامة في الشارع الفلسطينيّ. ما ينطبق على سلطة قطاع غزّة، التي اعتدت على الحريّات العامّة ومسّتها بصورةٍ فاضحة.

لقد أثار نزيل الزنزانة رقم 18 في مقالته الصريحة موضوع التنسيق الأمنيّ بين السلطة ودولة الإحتلال، معتبراً إيّاه متناقضاً مع التحرّر الوطنيّ، داعياً السلطة إلى التخلّي عن وظائفها الأمنيّة في كلّ ما يتصل بالإحتلال، وعدم التدخّل ضد فصائل المقاومة التي تقاوم المستعمِر المحتلّ وأدواته، وحصر دور السلطة في توفير مقومات الصمود الإقتصادية والمالية والتعليميّة والصحيّة وغيرها.

وتحدّث مروان عن الحريّات والشباب والفصائل ودورها الوطنيّ وفشلها في تقديم رؤية وخطاب بديلَيْن سياسيّاً وإجتماعيّاً وثقافيّاً وإقتصاديّاً، يكونان منسجمَين مع خطاب حركة تحرّر وطنيّ.

ليست هذه المساهمة السياسيّة والفكريّة الأولى لمروان البرغوثي خلال سجنه، فقد سبق له أن قدّم مع رفاقه الأسرى مشروعاً للوحدة الوطنيّة، أطلقت عليه في ما بعد تسمية «مبادرة الأسرى». تلك المبادرة الوحدويّة المسؤولة التي أكّدت مكانة الأسرى كصمّام أمانٍ للوطنيّة الفلسطينيّة. كانت مبادرة هامّة بكافة المقاييس، واضطرت أقطاب النظام السياسيّ الفلسطينيّ على الموافقة عليها واعتمادها، لكنها للأسف لم تطبّق وبقيت حبراً على ورق. ومع ذلك، لا تزال "مبادرة الأسرى" صالحة للإنطلاق من جديد في مشروع إعادة بناء وحدة وطنيّة حقيقيّة، تخرج الكلّ الفلسطينيّ من مأزقه، وتتجاوز حالة التكلّس والشيخوخة عبر تجديد البنية التنظيميّة والمؤسسيّة بدماء جديدة شابّة، وعبر تجديد الخطاب السياسيّ المتهافت بخطاب حركةٍ تحرّرٍ وطنيّ.

يبقى السؤال عن مدى جهوزية وإستعدادية القيادات والنخب الفلسطينيّة الراهنة، سواءً كانت في السلطة أو في المعارضة، ضمن "منظمة التحرير» أو غيرها، لإستعادة خطاب حركة التحرّر، إلا إذا كان الوضع القائم مُرضياً لها.. ما يجعلها متماثلة معه أيضاً كخيارٍ إستراتيجيّ.

باديكو القابضة
PADICO HOLDING

بوابة أريحا.. مفتاحك للإستثمار السياحي والعقاري في فلسطين

. مشروع التطوير العقاري الأضخم والأول من نوعه في أرض الوطن
على مساحة تزيد عن 3,000 دونم
. تسجيل سند طابو في منطقة (أ)
. إطلالة خلابة على البحر الميت وغور الاردن
. فلل سكنية عصرية على مساحات متنوعة
. منتجعات وشاليهات راقية وقرية بدوية
. مرافق سياحية وترفيهية وتجارية متنوعة
. مدينة ألعاب مائية وترفيهية على مساحة 101 دونم
. أكبر مضمار لسباق السيارات
. يقع المشروع على المدخل الجنوبي لمدينة أريحا
. موقع مجهز بكافة شبكات البنية التحتية بمواصفات عالمية
. مساحات متنوعة للمطورين الجادين

بوابة أريحا
JERICHO GATE

للحجز والإستفسار الإتصال على
هاتف: 02-2316163/4 فاكس: 02-2316162
info@jerichogate.com

www.padico.com